المملكة المغربية

وزارة الفلاحة والصيد البحري

– قطاع الفلاحة–

*_*_*_*_

المشروع الوزاري للنجاعة

مشروع قانون المالية لسنة 2016

أكتوبر 2015

الفهرس

الجزء الأول: تقديم الوزارة

1. تقديم استراتيجية التنمية الفلاحية
2. تقديم اعتمادات الوزارة برسم سنة 2016
3. تقديم اعتمادات الوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج
4. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج وحسب المشروع أو العملية
5. تقديم الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب الجهات
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2016- 2018
7. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب البرامج

الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

I. برنامج تنمية سلاسل الإنتاج
II. برنامج تنمية الري وإعداد المجال الفلاحي
III. التعليم والتكوين والبحث
IV. الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
V. برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية
VI. برنامج الدعم والخدمات المتنوعة

الجزء الأول

تقديم الوزارة

1. تقديم استراتيجية التنمية الفلاحية

اعتمدت وزارة الفلاحة والصيد البحري إستراتيجية طموحة سميت بمخطط المغرب الأخضر. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تسريع وثيرة النمو والحد من الفقر وضمان فلاحة مستدامة على المدى البعيد، وذلك لأجل تعزيز اندماجها في الأسواق الوطنية والدولية. وتتمحور هذه الإستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين، وتعتمد على مبادئ عامة تأخذ بعين الاعتبار:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية من خلال إبرام العديد من العقود البرنامج؛
- إدماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير الفلاحة العصرية ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية وكذا النهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية لصغار الفلاحين؛
- تبني العديد من التدابير المصاحبة، تهم مجموعة من الإجراءات المتعلقة بترشيد الموارد و تحسين التمويل و تدبير المخاطر و إنعاش الصادرات و تحسين التسويق الداخلي، الخ.

وترتكز هذه الإستراتيجية على دعامتين رئيسيتين:

- **الدعامة الأولى**: هدفها تعزيز وتنمية فلاحة ناجعة تستجيب لقواعد السوق، وذلك بفضل موجة جديدة من الاستثمارات الخاصة المنتظمة حول نماذج حديثة للتجميع.
- **الدعامة الثانية**: ترمي إلى تنمية مقاربة موجهة أساسا لمحاربة الفقر، والرفع من دخل صغار الفلاحين.

ويتصدر الاستثمار الخاص مرفوقا بالدعم العمومي مكانة متميزة ضمن أولويات مخطط المغرب الأخضر. وعليه بات من اللازم إطلاق دفعة جديدة من الإستثمارات لتحفيز مستثمرين جدد.

وعليه يرتقب خلق استثمارات إجمالية تقدر بحوالي 147 مليار درهم على امتداد 10 سنوات، أساسها عرض فلاحي مغربي محدد الأهداف يتوخى التطبيق الفعلي لحوالي 1500 مشروعا، على إمتداد الفترة 2010-2020.

وتندرج هذه المشاريع ضمن نظرة شمولية للرفع من الإنتاج والتسويق ، مما ينعكس ايجابيا على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

ولضمان التجسيد الفعلي لمضامين مخطط المغرب الأخضر، تم اعتماد عدة تدابير و أوراش، ويتعلق الأمر بالخصوص بما يلي:

- التعاقد حول الأهداف بين الدولة ومهنيي القطاع،

- إصلاح صندوق التنمية الفلاحية،
- الإصلاحات المؤسساتية،
- الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص،
- تشجيع التجميع،
- إحداث أقطاب فلاحية،
- النهوض بسياسة السقى،
- تحسين الشروط الإطار والأعمال التجارية.

- **التعاقد حول الأهداف (عقود البرامج)**

على مستوى سلاسل الإنتاج تم توقيع عدة عقود برامج بين الدولة والمهنيين تهم:

- بالنسبة للإنتاج النباتي: سلاسل السكر والحوامض والحبوب والبذور والخضراوات والنخيل والزيتون والزراعات الزيتية والأشجار المثمرة وأشجار الأركان والورود و الزعفران و الفلاحة البيولوجية و الأرز.
- بالنسبة للإنتاج الحيواني: سلاسل الحليب واللحوم الحمراء وتربية الدواجن وتربية الإبل وتربية النحل.

وقد تم إعداد برامج عمل ووضع آليات مؤسساتية لتتبع هذه المشاريع عن قرب وضمان التقييم السنوي لتفعيلها.

بالإضافة إلى ذلك تم إحداث تنظيمات بيمهنية معززة بإطار تشريعي ملائم بغية الوصول إلى تنظيم أمثل للفاعلين على امتداد سلسلة القيم.

ووعيا منها منذ البدء بأن بلوغ الأهداف المسطرة في إطار عقود البرامج لن يتأتى دون مصاحبة ومواكبة للاستثمارات والمبادرات الفلاحية الخاصة، انخرطت الدولة في مسار الإصلاحات للإطار التحفيزي والمؤسساتي، باعتبار المهنيين هم أصحاب المشاريع الحقيقيين.

- **إصلاح صندوق التنمية الفلاحية:**

لضمان مواكبة أمثل لمخطط المغرب الأخضر، شرعت الدولة في إصلاحات شمولية لنظام الدعم و التحفيزات الممنوحة في إطار صندوق التنمية الفلاحية، وذلك بهدف تحسين مساهمة الصندوق وتوسيع مجال الاستثمارات الفلاحية لتشمل كافة السلاسل.

ويرمي إصلاح نظام الدعم إلى تقوية المساعدات في سياق منسجم مع الالتزامات المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية وعقود البرامج، وكذا ملائمة الدعم مع الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لسلاسل الإنتاج بالإضافة إلى التحفيز والتشجيع القوي لمشاريع التجميع.

- **الإصلاحات المؤسساتية:**

تم اعتماد إصلاحات شاملة في إطار مخطط المغرب الأخضر، والتي سيكون لها انعكاس جد إيجابي على كافة السلاسل الفلاحية، وتتلخص أهم هذه الإصلاحات كما يلي:

- إعادة هيكلة وزارة الفلاحة والصيد البحري مع منح الكثير من الصلاحيات على مستوى الجهات في إطار سياسة القرب،
- وضع مخططات فلاحية جهوية الشيء الذي يمثل التجسيد الخاص بكل جهة لمخطط المغرب الأخضر، على مستوى المشاريع والاستثمارات والشغل والتصدير،
- خلق وكالة التنمية الفلاحية لتشجيع وإنعاش الاستثمار الخاص بالقطاع الفلاحي، وتتكفل بتدبير مخطط المغرب الأخضر كما تلعب دور الوساطة لانطلاق المشاريع المنبثقة عن المخطط الفلاحي الجهوي،
- خلق المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية، يعهد له مهمة تقنيين ومراقبة جودة المواد الغذائية والمعايير الصحية وإصدار قانون للأمن الصحي للمواد الغذائية، والذي يعد اليوم اداة فعالة لتنظيم وهيكلة قطاع الصناعة الفلاحية،
- خلق وكالة تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، لتنمية مؤهلات هذه المناطق،
- إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية مع تمثيلية جهوية وكذا المصادقة على مشروع قانون متعلق بمهنة المستشار الفلاحي الخاص،
- خلق مديرية مركزية تعنى بتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية في إطار تشاركي و مندمج مع باقي المتدخلين.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

تقتضي هذه العملية وضع وعاء عقاري رهن إشارة المستثمرين على شكل كراء طويل الأمد، ويهدف هذا التوجه أساسا إلى تعبئة الرساميل الخاصة المغربية و الأجنبية لانجاز مشاريع جديدة والمساهمة في تحسين الإنتاجية وتأهيل السلاسل الفلاحية.

- **تشجيع التجميع:**

يمثل مبدأ التجميع، الذي اعتمده مخطط المغرب الأخضر كنموذج مبدع للتنمية والتنظيم، آلية فعالة لإنعاش الاستثمارات، إذ يمكن من إدماج الفلاحين الصغار والمتوسطين ضمن اقتصاد السوق وذلك لتسهيل عملية الحصول على المعدات التكنولوجية والتأطير الضروري وضمان تثمين أفضل لمنتجاتهم. وقد تمت المصادقة على قانون التجميع. ولتوضيح وضبط أدوار كل متدخل في نظام التجميع وضمان الحقوق والواجبات لكل طرف تم إحداث هيأة متخصصة للتحكيم.

- **أقطاب فلاحية لتثمين أفضل للمنتجات الفلاحية :**

سعيا منه لتوفير إطار ملائم لاندماج مجموع سلسلة القيم، توقع المغرب الأخضر إحداث 7 أقطاب فلاحية على مستوى كل من جهة مكناس، والمنطقة الشرقية وتادلة وسوس والحوز والغرب و اللوكوس. والغاية من ذلك هو الرفع من نسبة تثمين المواد الفلاحية وتقوية تنافسية مقاولات الصناعة الغذائية ومضاعفة القيمة المضافة بالقطاع. وستلعب هذه الأقطاب دور النواة الصلبة لتحقيق تنمية مندمجة على المستوى المحلي، وتتكون من مناطق الأنشطة ومناطق الدعم المخصصة للتكوين والبحث والتنمية ونقل التكنولوجيات، كما ستكون معززة بفضاء للخدمات والتنشيط.

- **النهوض بسياسة السقي:**

تحضى سياسة السقي بمكانة متميزة ضمن مخطط المغرب الأخضر وتهدف إلى مواجهة متطلبات فلاحة مستدامة أكثر إنتاجية وتنافسية، وذلك عن طريق عقلنة وترشيد استعمال مياه السقي وتعبئة الموارد المائية بأكبر قدر ممكن من الفعالية حتى يتأتى ضمان استغلالها بشكل دائم. وتتجسد هذه السياسة بالنسبة لقطاع السقي من خلال انجاز البرامج التالية:

- ✓ **البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي:**

تم اعتماد البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي ضمن الإجراءات الأفقية الهادفة إلى التخفيف من أزمة ندرة الموارد المائية وتحسين فعالية استعمال هذه المادة الحيوية. ويرمى إلى إستبدال الطرق التقليدية للسقي بطرق بديلة أكثر نجاعة من خلال السقي الموضعي. تهم هذه العملية حوالي 550 ألف هكتار (395 ألف هكتار السقي الكبير و 160 ألف هكتار خاص) وعلى امتداد 10 سنوات أي بوثيرة تجهيز تقارب 55 ألف هكتار في السنة.

ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث مكونات تتجلى في مايلي:

- تحديث الشبكة الجماعية للسقي، كي يتأتى الاستفادة من المياه بشكل أفضل،
- التحويل إلى السقي الموضعي على مستوى الحقل لتحسين فعالية استغلال الماء،
- التحسين والتثمين الفلاحي.

✓ **برنامج توسيع الري:**

يهدف برنامج توسيع الري إلى تدارك التفاوت بين المساحات القابلة للسقي بسافلة السدود المنجزة أو في طور الإنجاز إلى توسيع السقي على مساحة 160 ألف هكتار.

✓ **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

ترمي عملية إنعاش الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال التدبير المفوض للمياه بمناطق السقي، إلى تحسين الشروط التقنية والاقتصادية والمالية لتدبير خدمة مياه السقي بهذه المناطق.

- **تحسين الشروط الإطار والأعمال التجارية**

✓ **تحسين ظروف ولوج الأسواق الوطنية والدولية عبر:**

- الاتفاق الفلاحي مع الاتحاد الاوربي والمفاوضات بشأن اتفاقية للتبادل الحر مع كندا،
- الرؤية الاستراتيجية الجديدة لإنعاش المنتجات المحلية،
- وضع نظام للتتبع اليومي لأثمان المنتجات الفلاحية بأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية،
- إعداد الإصلاحات الهيكلية للأسواق الوطنية.

✓ **التمويل والولوج إلى المدخلات**

يمكن أن نسجل على هذا المستوى ما يلي:

- تحسين استعمال المدخلات من بذور و أسمدة و مبيدات من اجل الرفع من الإنتاجية،
- المساهمة الفعلية لمانحي القروض الدوليين والمحليين، حيت تم تعبئة ما يزيد عن 21.4 مليار درهم لفائدة مشاريع مخطط المغرب الأخضر المنجزة من طرف وزارة الفلاحة،
- توقيع اتفاقيات مع البنوك الشريكة من اجل المواكبة المالية للاستثمارات الخاصة في القطاع (القرض الفلاحي و البنك الشعبي و التجاري وفابنك و الشركة العامة المغربية للابناك و قرض المغرب....)،

- إعتماد نظام جديد للتأمين الفلاحي، بغية التدبير الأمثل للمخاطر والتقلبات المناخية، مما يمكن من توفير تغطية حقيقية لمختلف ربوع المملكة، تشمل أهم المخاطر، لأهم السلاسل مثل الحبوب والقطاني.

2. تقديم اعتمادات الوزارة برسم سنة 2016

مشروع قانون المالية لسنة 2016 (بالدرهم)						
النفقات	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع	قانون المالية 2015	قانون المالية /2015
الموظفين	615 231 000	-	-	615 231 000	624 691 000	-2%
المعدات والنفقات المختلفة	2 067 677 000	-	-	2 067 677 000	1 974 604 000	4,7%
الاستثمارات	7 973 000 000	500 000 000	-	8 473 000 000	7 523 000 000	12,6%

3. موجز اعتمادات الوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج (مليون درهم)

برامج وزارة الفلاحة	الميزانية العامة 2016				قانون المالية 2015	قانون المالية 2016/ قانون المالية 2015	الحسابات الخصوصية (2)	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة (3)	المجموع (1)+(2)+(3)
	باب الموظفين	باب المعدات والنفقات المختلفة	باب الاستثمار	المجموع (1)					
برنامج تنمية سلاسل الإنتاج	48,0	550,3	3 841,7	**4440**	**3956**	%12	**500**	-	**4940**
برنامج تنمية الري وإعداد المجال الفلاحي	75,4	139,9	3 054,3	**3270**	**2929**	%12	**-**	-	**3270**
برنامج التعليم والتكوين والبحث	184,4	581,0	358,0	**1123**	**1059**	%6	**-**	-	**1123**
برنامج الحفاظ على الرصيد النباتي والحيواني والسلامة الصحية للأغذية	-	472,0	367,0	**839**	**834**	%1	**-**	-	**839**
برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية	2,0	59,0	89,0	**150**	**146**	%3	**-**	-	**150**
برنامج الدعم والخدمات المتنوعة	305,4	265,5	263,0	**834**	**698**	%19	**-**	-	**834**
المجموع	**615,2**	**2 067,7**	**7 973,0**	**10656**	**9622**	**%11**	**500**	**-**	**11156**

4. ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب البرامج وحسب المشروع أو العملية (مليون درهم):

برامج وزارة الفلاحة	مشاريع أو عمليات وزارة الفلاحة	الميزانية العامة			الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع
		باب الموظفين	باب المعدات والنفقات المختلفة	باب الاستثمار			
برنامج تنمية سلاسل الإنتاج	تنمية سلاسل الإنتاج النباتي و الحيواني	48,0	550,3	61,2	500	-	4939,7
	تنمية الفلاحة التضامنية			1141			
	تنمية الترميز والمنتوجات المحلية			21,2			
	تنمية الأعمال الفلاحية			130			
	دعم المؤسسات العمومية للسياسة الفلاحية			265			
	صندوق التنمية الفلاحية			2223			
برنامج تنمية الري وإعداد المجال الفلاحي	البرنامج الفرعي الوطني لاقتصاد الماء في السقي	75,4	139,9	608,12	-	-	3269,6
	البرنامج الفرعي لتوسيع الري			895,32			
	البرنامج الفرعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري			194,80			
	البرنامج الفرعي لإعداد المجال الفلاحي			1356,06			
برنامج التعليم والتكوين و البحث	دعم مؤسسات التعليم العالي الفلاحي	184,4	581,0	99,66	-	-	1123,6
	البحث الفلاحي			148,81	-	-	
	دعم التعليم التقني الزراعي			109,77		-	
برنامج الحفاظ على الرصيد النباتي والحيواني و السلامة الصحية للأغذية	تقوية المراقبة والحماية الصحية للقطيع الوطني وتحسين سلامة و جودة المواد الحيوانية.	0,0	472,0	248,26	-	-	839,1
	تعزيز رصد وحماية الرصيد النباتي وتحسين سلامة وجودة المنتجات النباتية أو ذات أصل النباتي			67,41	-	-	
	ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية			51,43	-	-	
برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية		2,0	59,0	89	-	-	**150,0**
برنامج الدعم والخدمات المتنوعة		305,4	265,5	263	-	-	**833,9**
المجموع		**615,2**	**2067,7**	**7973**	**500**	**-**	**11156**

5. ملخص الاعتمادات المتوقعة للوزارة برسم سنة 2016 حسب الجهات (مليون درهم):

الجهات	الميزانية العامة 2016		الحسابات الخصوصية (3)	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة (4)	المجموع (1)+(2)+(3)+(4)
	باب المعدات والنفقات المختلفة (1)	باب الاستثمار (2)			
إعتمادات تهم جميع الجهات (مؤسسات عمومية، الدعم المركزي، إعانات...(*)	2 067,7	3 842,0	500	-	6 409,7
طنجة-تطوان-الحسيمة	-	734,4	-	-	734,4
مراكش-أسفي	-	691,1	-	-	691,1
الرباط-سلا-القنيطرة	-	517,2	-	-	517,2
فاس-مكناس	-	427,6	-	-	427,6
بني ملال خنيفرة	-	305,5	-	-	305,5
سوس- ماسة	-	358,7	-	-	358,7
المنطقة الشرقية	-	353,3	-	-	353,3
درعة- تافلالت	-	296,5	-	-	296,5
الدار البيضاء-سطات	-	261,9	-	-	261,8
العيون الساقية الحمراء	-	74,5	-	-	74,5
كلميم-واد نون	-	71,4	-	-	71,4
الداخلة وادي الذهب		39,0			39,0
المجموع	**2 067,7**	**7 973,0**	**500**	**-**	**10 540,70**

(*) تهم أساسا:

- تحفيز الاستثمار الخاص: 2.223 مليون درهم،
- امدادات لفائدة المؤسسات العمومية: 947 مليون درهم،
- السجل الفلاحي: 112 مليون درهم.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2016- 2018 (مليون درهم)

	قانون المالية لسنة 2015	مشروع قانون المالية لسنة 2016	إسقاطات 2017	إسقاطات 2018
نفقات التسيير	**2599,3**	**2682,9**	**2768,9**	**2802,6**
نفقات الموظفين	**624,7**	**615,2**	**627,5**	**640,1**
النفقات و نفقات المعدات المختلفة ، منها	**1974,6**	**2067,7**	**2141,4**	**2162,6**
الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)	412,6	462	492	467
الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
المبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-
تحويلات إلى المؤسسات العمومية	1562	1605	1650	1695
نفقات الاستثمار	**7523**	**8473**	**9792**	**11210**
الميزانية العامة (بما فيها الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة و التحويلات إلى المؤسسات العمومية)	3970	4685,4	5752	6898
الإعانات لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-
المبالغ المدفوعة لفائدة لحسابات الخصوصية للخزينة	500	500	500	500
تحويلات إلى المؤسسات العمومية	3053	3288	3540	3812
المجموع	**10122**	**11156**	**12561**	14013

7. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 2016-2018 حسب البرامج (مليون درهم)

	قانون المالية لسنة 2015	مشروع قانون المالية لسنة 2016	إسقاطات 2017	إسقاطات 2018
برنامج تنمية سلاسل الإنتاج	**4456**	**4940**	**5319**	**5364**
الميزانية العامة	3956	4440	4819	4864
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	500	500	500	500
برنامج تنمية الري و إعداد المجال الفلاحي	**2929**	**3270**	**4108**	**5574**
الميزانية العامة	2929	3270	4108	5574
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج التعليم و التكوين و البحث	**1059**	**1123**	**1149**	**1151**
الميزانية العامة	1059	1123	1149	1151
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج الحفاظ على الرصيد النباتي و الحيواني و السلامة الصحية	**834**	**839**	**1014**	**1069**
الميزانية العامة	834	839	1014	1069
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية	**146**	**150**	**167**	**172**
الميزانية العامة	146	150	167	172
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
برنامج الدعم والخدمات المتنوعة	**698**	**834**	**813**	**685**
الميزانية العامة	698	834	813	685
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	–	–	–	–
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	–	–	–	–
المجموع	**10122**	**11156**	**12570**	**14016**

الجزء الثاني

تقديم برامج الوزارة

I. برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

1. إستراتيجية البرنامج

أ- ملخص استراتيجية البرنامج و أهدافه العامة

أولت إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر، منذ انطلاقتها سنة 2008، اهتماما خاصا لتنمية المنتوجات الفلاحية وذلك باعتماد السلسلة كإطار أمثل لتطوير القطاعات النباتية والحيوانية في إطار اندماج بين مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية وذلك بهدف تحسين الإنتاجية والجودة وكذا الرفع من القيمة المضافة الفلاحية ودخل الفلاحين.

وفي إطار الشراكة مع المهنيين، فقد تم التوقيع خلال الفترة 2008- 2015 بين الحكومة والمنظمات البيمهنية على 19 عقود برامج همت غالبية السلاسل الإنتاجية حيث يتوخى من خلالها تحقيق الأهداف التالية:

- التشجيع على الاستثمار الخاص في مختلف حلقات السلسلة،
- تحسين ظروف الإنتاج،
- الرفع من تنافسية السلاسل من خلال تحسين الإنتاجية والجودة والتثمين،
- تحسين ظروف التسويق وولوج الأسواق خاصة التصدير،
- تشجيع التنظيم البيمهني.

وتهدف عقود البرامج إلى الرفع من الإنتاج، حيث يتوقع في أفق 2020 تسجيل زيادات مهمة مقارنة مع موسم انطلاق مخطط المغرب الأخضر في 2008.

ومن جهة أخرى، فقد تم وضع مخططات فلاحية جهوية وكذا التوقيع على عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والمتدخلين الجهويين من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار الدعامتين الأولى والثانية وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي. إذ اعتمدت الوزارة سياسة إرادية من أجل تنمية الفلاحة التضامنية وذلك من خلال مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر و التي تهدف إلى تحسين دخل الفلاحين الصغار بصفة مستديمة من خلال شراكة تعاقدية تجمع بين الدولة والمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية. وترتكز هذه المشاريع المندمجة على رؤية تشمل السلسلة بدءا من الإنتاج إلى التثمين أخذا بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعتمد استراتيجية تنمية الفلاحة التضامنية على ثلاث أصناف من المشاريع :

- ✓ **مشاريع التحويل:** وتتضمن مشاريع تحويل سلاسل الإنتاج إلى سلاسل ذات قيمة مضافة عالية كالزيتون واللوز والتين وتستهدف الفلاحين الأكثر هشاشة،

- ✓ **مشاريع التكثيف**: وتخص الفلاحين الذين يمارسون زراعات ذات إمكانيات جيدة تتطلب التكثيف،
- ✓ **مشاريع التنويع** : وتهدف إلى تحقيق مداخيل مكملة للمستفيدين عبر تنمية منتجات خاصة أو منتوجات مجالية كالزعفران و العسل و الأعشاب الطبية .

كما يشكل تثمين المنتوجات الفلاحية وعملية التسويق ركيزتين أساسيتين في مخطط المغرب الأخضر. فبالنسبة لتحويل المنتجات الفلاحية عن طريق التصنيع فإنه يتوقع خلق 7 أقطاب للصناعات الغذائية وهي مناطق صناعية مندمجة من الجيل الجديد ستتوفر على محطات متخصصة في مجالات التحويل والتلفيف واللوجستيك والتجارة والخدمات بالإضافة إلى مركز للبحث والتنمية ومراقبة الجودة لمواكبة المهنيين من أجل تحسين تنافسيتهم وكذا ولوج الأسواق في أحسن الظروف. وقد تم إلى حدود 2015 إنجاز قطبي مكناس وبركان ويوجدان حاليا في مرحلة التسويق وإنشاء الوحدات الصناعية بهما، كما أن أشغال تهيئة قطب تادلة متواصلة مند 2013 وأن الإستعدادات متواصلة لإطلاق أشغال بناء قطب سوس.

كما أن تحسين ظروف تسويق المنتوجات الفلاحية سيتم من خلال:

- إصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه، من خلال وضع مخطط توجيهي يهدف إلى خلق أسواق من الجيل الجديد بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص. وفي إطار تفعيل هذا المخطط، يتم الإعداد لإطلاق سوق نموذجي بالرباط،
- إصلاح المجازر من خلال تأهيلها وإطلاق مشاريع مندمجة،
- اعتماد الجودة والسلامة الصحية للمنتجات النباتية والحيوانية،
- تحسين ظروف تسويق المواد الغذائية الموجهة للتصدير، و ذاك من خلال تأهيل الأسواق التقليدية وفتح أسواق جديدة.

ولمواكبة هذه الأوراش، تم وضع إطار قانوني جديد ينظم التنظيمات البيمهنية والتجميع والاستشارة الفلاحية، كما تمت مراجعة المساعدات الممنوحة من طرف الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وتوسيعها وتنويعها مع تخصيص موارد مالية مهمة لها.

ووعيا بالدور الذي تلعبه المنتجات المحلية كقاطرة للتنمية المحلية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية، حظيت المنتجات المحلية باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر حيث أعدت لها استراتيجية خاصة للتنمية والترويج لتمكينها من احتلال المكانة التي تليق بها على الصعيدين الوطني والدولي.

كما أن نظام الترميز المرتبط بالمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية يشكل أحد المحاور الهامة في مخطط المغرب الأخضر وبالخصوص بالنسبة للدعامة الثانية وذلك عبر ترميز المنتجات الفلاحية عن طريق برنامج الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ و الجودة بهدف الاعتراف ب 5 إلى 6 علامات مميزة للمنتوجات في السنة ونشر قرارات

الاعتراف بالجريدة الرسمية و مواكبة الفاعلين المستفيدين من هذه العملية لتحسين إنتاج وتسويق منتوجاتهم والرفع من قيمتها المضافة.

أما فيما يخص إصلاح منظومة الاستشارة الفلاحية، فقد تم إحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من أجل مواكبة فعالة للمشاريع عن طريق تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة وكذا إشراك المهنيين في هذه المنظومة.

وفي إطار إصلاح القانون المنظم للغرف الفلاحية وتعزيزا للبعد الجهوي لهذه الغرف، فقد تم تقليص عددها من 16 إلى 12 وذلك تماشيا مع التقسيم الجهوي الجديد. كما تم دعم مهامها الاستشارية والتمثيلية والتنموية عن طريق تقوية اختصاصاتها ومهامها لتمكينها من القيام بدور فعال في التنمية الفلاحية. حيث تم التركيز على الخصوص على تكوين وإخبار الفلاحين ودعم الاستثمار ودعم التنظيم المهني الفلاحي.

ب–المسؤول عن البرنامج

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج

ج– الجهات الفاعلة

- ✓ مديرية تنمية سلاسل الإنتاج : مسؤولة عن إعداد و قيادة البرنامج ،
- ✓ وكالة التنمية الفلاحية،
- ✓ المديرية المالية،
- ✓ المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي،
- ✓ المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية،
- ✓ الغرف الجهوية الفلاحية.

2. أهداف و مؤشرات أداء البرنامج

الهدف 1: تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني

يرتكز مخطط المغرب الأخضر على تعزيز الاستثمارات والتكامل الجيد بين السلاسل الإنتاجية. وقد أولى منذ انطلاقته سنة 2008 اهتماما خاصا بتنمية المنتوجات الفلاحية بهدف المساهمة في ضمان الأمن الغذائي وتطوير القيمة المضافة والرفع من الناتج الداخلي، مع الحد من تأثير التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية.

المؤشر1: نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية

الوحدة (%)	انجازات 2013	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2020
الحبوب	74	62	64	65	68	**70**
الزيوت	2	2	7	9	12	**19**
السكر	29	38	44	48	51	**62**
اللحوم الحمراء(*)	98	98	98	98	98	**98**
الحليب	90	92	94	96	96	**100**
منتوجات الدواجن (*)	100	100	100	100	100	**100**

(*) استقرار الاكتفاء الذاتي

- **تدقيق المنهجية:**

يتم تحديد نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ستة منتوجات فلاحية أساسية على أساس الموفور من المنتوجات الفلاحية الأساسية الموجهة للاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الواردات – الصادرات).

- **مصدر المعطيات:**

- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
  - ✓ مديرية تنمية سلاسل الإنتاج،
  - ✓ المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني،
  - ✓ المديريات الجهوية لوزارة الفلاحة،
  - ✓ المنظمات البينمهنية،
  - ✓ مكتب الصرف،
  - ✓ المندوبية السامية للتخطيط،

- **حدود و معيقات المؤشر**

إمكانية عدم توفر المعطيات وصعوبة الولوج إليها في مصادرها.

- **تعليق:**

تطور نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتوجات فلاحية أساسية يترجم المجهودات المبذولة لتنمية وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني على مستوى جميع حلقات سلسة القيم. ويبقى هذا التطور رهينا بعدة عوامل تتعلق خاصة بالظروف المناخية و الظرفية الاقتصادية للموسم الفلاحي.

الهدف 2: تنمية الفلاحة التضامنية

تعتبر الدعامة الثانية مكونا أساسيا لمخطط المغرب الأخضر موجه للفلاحين الصغار والمتوسطين على وجه الخصوص. فهي تسطر لمقاربة تشاركية ترمي بالأساس إلى محاربة الفقر في العالم القروي عبر إنجاز مشاريع فلاحية مندمجة قصد تحسين دخل هذه الفئة من الفلاحين.

المؤشر 1: العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها

الوحدة	انجازات 2013	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	القيمة المستهدفة
عدد المشاريع	427	492	542	621	709	755	**809**

- **تدقيق المنهجية:**

مجموع عدد لمشاريع الدعامة الثانية المصادق عليها من طرف اللجنة التقنية والتي تم إعطاء انطلاقتها على مستوى جهات المملكة.

- **مصدر المعطيات:**

✓ وكالة التنمية الفلاحية،
✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

المؤشر 2: مجموع المساحة المغروسة الإجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر

الوحدة	انجازات 2013	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	القيمة المستهدفة
الهكتار	90.770	158.031	193.000	237.550	281.450	312.450	**400.000**

- **تدقيق المنهجية:**

مجموع المساحة المغروسة في إطار مشاريع الدعامة الثانية على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ وكالة التنمية الفلاحية،

✓ المديريات الجهوية للفلاحة،

✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

الهدف 3: تنمية الترميز و تحسين عرض المنتجات المحلية

أولى مخطط المغرب الأخضر أهمية خاصة لنظام الترميز المرتبط بالمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية وذلك عن طريق برنامج الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة ومواكبة الفاعلين المستفيدين من هذه العملية لتحسين إنتاج وتسويق منتوجاتهم والرفع من قيمتها المضافة.

المؤشر1: عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	القيمة المستهدفة
العدد	21	29	35	45	52	**60**	**70**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم حساب عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها حسب دفاتر التحملات، الخاصة بالمنتوجات التي يمكن استفادتها من هذه العلامات، و المقدمة من طرف التجمعات المهنية المعنية. وتتم دراسة هذه الدفاتر من طرف اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. في حالة الرأي الإيجابي من طرف اللجنة، يتم الاعتراف بالعلامات المعنية من طرف وزارة الفلاحة و ينشر قرار الاعتراف في الجريدة الرسمية.

- **مصدر المعطيات:**

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يظل المؤشر رهينا بمدى التزام و إرادة التجمعات المهنية بالانخراط في منهجية التثمين و الرفع من جودة منتوجاتها.

- **تعليق:**

تطور عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها يترجم المجهودات المبذولة لتنمية و الرفع من جودة المنتوجات الفلاحية و المنتوجات المجالية على وجه الخصوص وبصفة عامة يجب أن يبقى منحى التطور تصاعدي.

الهدف 4: تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية

تشكل الأقطاب الفلاحية آلية مهمة من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الصناعات الغذائية، حيث يتم وضع رهن إشارة المستثمرين بقعا أرضية مجهزة وبأثمنة محفزة لإنجاز وحداتهم الإنتاجية بالموازاة مع مواكبتهم عن طريق خلق فضاءات للبحث والتكوين والتنشيط والخدمات.

المؤشر 1: عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية

الوحدة	انجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	القيمة المستهدفة 2020
العدد	36	50	65	80	80	**90**	**100**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم تحديد عدد المستثمرين المرخص لهم ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية باعتبار عدد الوحدات الحاصلة على رخص البناء.

- **مصدر المعطيات:**

✓ المديريات الجهوية للفلاحة،

✓ المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي،

✓ الشركاء المكلفين بتهيئة الأقطاب الفلاحية.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى بلوغ النتائج المنشودة رهينا بدرجة تحفيز المستثمرين لإقامة مشاريعهم داخل الأقطاب الفلاحية وبوضع مخطط عمل مفصل لترويج و تسويق هذه الأقطاب بتشاور موسع بين مختلف الشركاء المعنيين.

الهدف 5 : تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

من خلال برنامج تتبع وتقييم عمليات الإستشارة الفلاحية على صعيد كل مستشار فلاحي وتحسين طرق وجودة تدخل المستشارين الفلاحيين، بالإضافة إلى تفعيل النصوص التطبيقية لمهنة المستشار الفلاحي الخاص، سيتم تدريجيا خفض عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي إلى حين بلوغ النسبة الموصي بها من طرف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة. وطبقا للإستراتيجية الوطنية للإستشارة الفلاحية، سيعتمد على تدخل المستشارين الخواص إلى جانب المستشار العمومي بنسبة 75% و25 % على التوالي في أفق سنة 2020.

المؤشر 1: عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

الوحدة	انجازات 2013	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	توقعات 2018	القيمة المستهدفة 2020
عدد	3.800(*)	3.930	3.500	3.500	2.500	2.000	**1.350**

(*) تعتبر 2013 سنة مرجعية للمقارنة مع السنوات المقبلة

- **تدقيق المنهجية:**

توضح المعطيات الحالية ضعف التأطير الفلاحي، إذ يؤطر كل مستشار فلاحي حوالي 3800 فلاح عوض 1350، التي توصي بها المنظمة العالمية للأغذية والزراعة.

طريقة الحساب: يتم قسمة العدد الإجمالي للفلاحين (طبقا للإحصائيات الرسمية) على عدد المستشارين الفلاحيين.

- **مصدر المعطيات:**

✓ المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية،
✓ الشركاء الفاعلين في الميدان في إطار اتفاقيات الشراكة.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى توقع تحسين هذه النسبة رهين بضرورة توفير العدد الكافي من المستشارين الفلاحيين العموميين ومواجهة الأعداد المقبلة على التقاعد.

3. تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج:

1.3 تنمية سلاسل الإنتاج النباتي و الحيواني

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني برسم سنة 2016 فيما يلي:

- مواصلة إنجاز برامج العمل المسطرة في إطار 19 عقود البرامج المبرمة بين الدولة والمهنيين،
- متابعة إنجاز أنشطة برنامج تحدي الألفية التي تم نقلها من وكالة تنمية الشراكة لفائدة قطاع الفلاحة،
- مساهمة الوزارة في إنشاء سوق جهوي نموذجي عصري للماشية بإقليم سيدي بنور يهدف إلى تنظيم تسويق الحيوانات بطريقة عصرية؛
- المساهمة في تنظيم معارض خاصة بالمنتوجات النباتية والحيوانية.

2.3 تنمية الفلاحة التضامنية

البرنامج الفرعي لتنمية الفلاحة التضامنية، يهدف إلى تحسين مداخيل الفلاحين الصغار بصفة مستديمة. ويعتمد على تجميع تضامني يربط الدولة بالمستفيدين الممثلين في التنظيمات المهنية في إطار شراكة تعاقدية. ويرتكز على رؤية شمولية السلسلة من الإنتاج إلى التحويل ويأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية والبعد البيئي.

يشتمل برنامج العمل لسنة 2016 على 408 مشروعا خاصا بالفلاحة التضامنية، منها 79 مشروعا جديدا و 329 مشروعا في طور الانجاز و المتعلقة بالفترة ما بين 2010 و2015.

تتوزع المشاريع الجديدة (79 مشروعا) على مجموع جهات المملكة، وتهم سلاسل الانتاج النباتي ب44 مشروعا حيث تشمل أساسا أشجار اللوز (7مشاريع) و الصبار (8 مشاريع)، اما فيما يخص سلاسل الانتاج الحيواني، فيبلغ عدد مشاريعها 35 مشروع، تهم اساسا اللحوم الحمراء (9 مشاريع) وتربية النحل (96 مشاريع).

3.3 تنمية الترميز والمنتوجات المحلية

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال الترميز والمنتوجات المحلية برسم سنة 2016 فيما يلي:

- مواصلة برنامج ترميز المنتوجات الفلاحية والاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة الخاصة بها، و كذا اعتماد وتجديد اعتماد هيئات المراقبة والمصادقة: ECOCERTوIMANOR ،
- تأهيل 50 تجمعا للمنتجين عن طريق المواكبة والدعم لتكثيف وتحسين ظروف الإنتاج باقتناء آليات التثمين ولوازم الإنتاج وتهيئة وصيانة مقرات الانتاج،
- تطوير الشراكات مع المهنيين من أجل تثمين وتسويق المنتوجات المحلية،
- إنهاء أشغال تجهيز الفضاء اللوجستيكي بالحسيمة الخاص بتسويق المنتوجات المحلية،
- بدء تشغيل الفضاءين اللوجستيكيين لتسويق وتثمين المنتوجات المجالية بالحسيمة ومكناس وتتبع عملهما،
- مواصلة الترويج للمنتوجات المحلية المغربية في الأسواق الوطنية والدولية، من خلال مواصلة تطوير العلاقات وتنظيم لقاءات مع ممثلي الأسواق الكبرى و المتوسطة، ومواكبة سير إمضاء العقود التجارية إضافة إلى تصميم و وضع الوسائل الترويجية داخل نقاط البيع،
- تسجيل الرمز الجماعي «Terroir du Maroc» لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

4.3 تنمية و تثمين و تسويق المنتوجات الفلاحية

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير البنية التحتية من أجل تثمين المنتوجات الفلاحية على صعيد مناطق الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية. وتتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية الأعمال الفلاحية برسم سنة 2016 فيما يلي:

- الأقطاب الفلاحية:

- أقطاب مكناس وبركان: مواصلة عملية تسويق الأقطاب لدى المستثمرين و إنشاء الوحدات الصناعية بهما،

- قطب تادلة: إنهاء أشغال التهيئة وإطلاق عملية تسويق هذا القطب،
- قطب سوس: انطلاق أشغال التهيئة،
- قطب الغرب: تحديد موقع المشروع ومواصلة الدراسات التقنية والمالية لهذا المشروع،
- قطب اللوكوس: تحديد شركة التهيئة والتوقيع على إتفاقية التثمين.

- مراكز البحث والتنمية ومراقبة الجودة:

- مركز بركان : مواصلة أنشطة القطب في مجالات البحث و مراقبة جودة المنتوجات الفلاحية و كذا مواكبة المهنيين،
- مركز مكناس: انطلاق أنشطة القطب،
- مركز تادلة : إنهاء أشغال البناء،
- مركز سوس : انطلاق أشغال البناء.

- مساهمة الوزارة لإنشاء فضاء لوجستي للتسويق بالجملة للمواد الفلاحية والغذائية والبحرية في الرباط.

5.3 دعم المؤسسات العمومية للسياسة الفلاحية

- **الاستشارة الفلاحية**

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للاستشارة الفلاحية على ثلاث محاور أو دعامات أساسية:

- تفعيل دور الدولة من خلال وضع المعرفة الفلاحية رهن إشارة الفلاحين عبر شبكة فعالة والحفاظ وتطوير المعلومات الأولية للاستشارة الفلاحية،
- تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة، و ذلك بالعمل على تنظيم وتفعيل مهنة المستشار الفلاحي الخاص (قانون، شروط الممارسة).
- إشراك وتفعيل دور الغرف الفلاحية والمنظمات البيمهنية بجعلهم في صلب منظومة الإرشاد والاستشارة الفلاحية.

وتتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2016 في:

- تحديث وعصرنة وصيانة وتجهيز المراكز المحلية للاستشارة الفلاحية والمصالح الإقليمية للإستشارة الفلاحية؛
- تجهيز المستشارين الفلاحيين بالأدوات التقنية لتحليل التربة والمياه ورصد الأمراض واللوحات المعلوماتية الملائمة للعمل بالميدان من أجل الرفع من قدرة تدخلاتهم لدى الفلاحين،

- متابعة إحداث المدارس الحقلية في مختلف سلاسل الإنتاج بتعاون مع الشركاء المهنيين و مؤسسات البحث و التكوين،
- مواكبة وتأطير الفلاحين من خلال تنظيم أيام تكوينية وإخبارية وتحسيسية وتنشيطية ولقاءات الدعم والإستشارة بين المنتجين والباحثين والمهنيين والمجمعين على الصعيد الوطني والجهوي و الإقليمي و المحلي حول أهمية استعمال البذور المختارة، الممارسات الزراعية الجيدة، إجراءات صندوق التنمية الفلاحية، مشاريع الدعامةالثانية، والتجميع؛ والتنظيم المهني،
- خلق قاعدة معلومات لتسهيل ولوج الفلاحين والمهنيين إلى بنك المعلومات بشكل تفاعلي، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والانترنيت،
- دعم المرأة القروية الحاملة للمشاريع عبر تنظيم أيام إخبارية وتحسيسية في إطار شراكة مع الجمعيات، والتعاونيات والمنظمات التي تعمل في العالم القروي ووضع برامج الشراكة بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والتنظيمات البيمهنية وخاصة النسوية منها،
- تنظيم دورات تكوينية من أجل تقوية القدرات العلمية والمعرفية لفائدة المستشارين الفلاحيين وعدد من المسؤولين الميدانيين.

- **الغرف الفلاحية**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال دعم الغرف الفلاحية برسم سنة 2016 فيما يلي:

أ- تجهيز الغرف الفلاحية

سيتم التركيز بصفة خاصة على تجهيز المقرات الجديدة التي سيتم الانتهاء من أشغال بنائها مع مواصلة تجهيز الغرف الفلاحية بالاحتياجات الضرورية.

ب- مساهمة الغرف الفلاحية في التنمية

تتجلى الأنشطة التنموية التي تقوم بها الغرف الفلاحية أساسا في:

- المساهمة في إنجاز مشاريع فلاحية تنموية تندرج في مجال المخططات الجهوية الفلاحية بمناطق نفوذ كل غرفة وذلك في إطار تعاقدي،
- تكوين وإخبار الفلاحين وتأطير المنظمات المهنية الفلاحية،
- المساهمة في تنظيم التظاهرات والمعارض الفلاحية الجهوية.

6.3 ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2016 حسب المشروع أو العملية (مليون درهم):

مشاريع أو عمليات وزارة الفلاحة	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع
تنمية سلاسل الإنتاج النباتي و الحيواني	61,2	500	-	4341,4
تنمية الفلاحة التضامنية	1141			
تنمية الترميز والمنتوجات المحلية	21,2			
تنمية الأعمال الفلاحية	130			
دعم المؤسسات العمومية للسياسة الفلاحية	265			
صندوق التنمية الفلاحية	2223			
المجموع	**3841,4**	**500**	**-**	**4341,4**

II. برنامج تنمية الري وإعداد المجال الفلاحي

1. استراتيجية البرنامج

أ– ملخص استراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يغطي المجال الفلاحي الوطني مساحات من الأراضي والمراعي (خارج المجال الغابوي) تقدر بحوالي 62 مليون هكتار، أي ما يفوق 86 % من المساحة الإجمالية منها:

- 8,7 مليون هكتار قابلة للزراعة (أي ما يناهز 12 % من المساحة الاجمالية)،
- 53 مليون هكتار رعوية (أي 74 % من المساحة الاجمالية).

تبلغ المساحات المسقية 1.5 مليون هكتار أي 17 % من الأراضي القابلة للزراعة، في حين تمثل الأراضي البورية 7.2 مليون هكتار. ويعد إعداد المجال الفلاحي إحدى البوابات الرئيسية لسياسات التنمية الفلاحية والقروية.

ففي المناطق المسقية ونظرا لندرة الموارد المائية بفعل التأثير المزدوج لمحدوديتها وتفاقمها من جراء التغيرات المناخية وارتفاع الطلب على المياه وتكلفة تعبئة موارد مائية أخرى جديدة، يبقي التحدي الأكبر هو تحسين إنتاجية الماء ومستوى تثمينه.

في هذا الصدد، يولي مخطط المغرب الأخضر أهمية قصوى للتحكم في المياه وترشيد استعمالها وإعداد المجال الفلاحي لكونهما ركائز أساسية لتحسين إنتاجية الماء وخصوبة الأراضي الفلاحية في أفق تنمية مستدامة للنشاط الفلاحي.

و لمواجهة التحديات المشار إليها أعلاه، ينقسم برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي إلى أربعة برامج فرعية كبرى مهيكلة وهي كالآتي :

- البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي، الذي يرمي إلى تحويل ما يناهز 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية من الري التقليدي إلى الري الموضعي مما سيمكن من إثمار ما يقرب من 1,4 مليار م3/سنويا من الماء، وستهم مشاريع التحويل الجماعي مساحة تقدر ب 220 ألف هكتار بدوائر الري الكبير أما فيما يخص مشاريع التحويل الفردي فستشمل مساحة تقدر ب 335 ألف هكتار على مستوى الضيعات الفلاحية،
- برنامج توسيع الري الذي يهدف إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز. وسيمكن هذا البرنامج من تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود للري

وتحسين توزيعها وتقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي وبالتالي الرفع من دخل الفلاحين وكذا الحد من الهجرة القروية. هذا وتبلغ المساحة الاجمالية التي سيتم تجهيزها حوالي 160 ألف هكتار موزعة على 9 جهات،

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري و التي تهدف إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية العمومية للري في إطار عقود التدبير المفوض، إضافة إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية وإضفاء الطابع المهني الاحترافي على خدمة المياه،
- برنامج إعداد المجال الذي يهم إعادة تأهيل وحماية دوائر الري الصغير والمتوسط واستصلاحها وإعداد الأراضي الرعوية وتنظيم تدفق الرعاة الرحل والإعداد العقاري والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

ب. المسؤول عن البرنامج

مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.

ج.الجهات الفاعلة

- ✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي: التوجيه الاستراتيجي وتنسيق البرنامج؛
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي: إنجاز المشاريع والعمليات المسطرة في البرنامج؛
- ✓ المديرات الجهوية للفلاحة: إنجاز المشاريع والعمليات المسطرة في البرنامج.

2. أهداف و مؤشرات البرنامج

الهدف 1: تحسين مردودية أنظمة الري

تهدف وزارة الفلاحة إلى تحسين مردودية أنظمة الري عبر:

- متابعة مشاريع عصرنة البنيات التحتية للري، لتسهيل عملية التحويل إلى تقنيات الري المقتصدة للماء،
- تشجيع اعتماد تقنيات الري المقتصدة للماء بفضل إعانات وتحفيزات صندوق التنمية الفلاحية،
- إعادة تأهيل وصيانة البنيات التحتية للري.

المؤشر 1: المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة الإجمالية المستهدفة
هكتار	-	11.230	35.000	50.000	**220 000**

- **تدقيق المنهجية :**

مجموع المساحة المسقية التي تمت عصرنتها فعليا (تسلم أشغال)، ويمكن وضع المياه رهن إشارة الفلاحين.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي،
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي،
✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

تحقيق النتائج المتوخاة مشروط بانضمام وانخراط الفلاحين في المشاريع وقدرة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمديريات الجهوية للفلاحة في التحكم في المنشئات.

المؤشر2: المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	204 000	214.000	264.000	340 000	**550 000**

- **تدقيق المنهجية:**

مجموع المساحات المجهزة بالري بالتنقيط على الصعيد الوطني منذ سنة 2008.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي،

- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود ومعيقات المؤشر:**

تحقيق النتائج مرتبط بتبني الري بالتنقيط من طرف الفلاحين وتوفر الاعتمادات اللازمة المخولة للإعانات الممنوحة من طرف الدولة وكذا قدرة المقاولات المتدخلة في المشاريع.

الهدف 2: تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز

سيمكن تحقيق هذا الهدف من زيادة المساحات السقوية على الصعيد الوطني بنسبة تناهز 10٪ وبالتالي تأمين الإنتاج الفلاحي.

المؤشر 1 : المساحات الاجمالية الجديدة المجهزة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة الإجمالية المستهدفة
هكتار	3.000	4.900	6.100	17.280	**159.280**

- **تدقيق المنهجية:**

مجموع المساحات الجديدة المجهزة على الصعيد الوطني في إطار برنامج توسيع الري بسافلة السدود.

- **مصدر المعطيات:**

- ✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي،
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود ومعيقات المؤشر:**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

الهدف 3: تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي

يمكن تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي أساسا من خلال:

- إعادة تأهيل واستصلاح دوائر الري الصغير والمتوسط،
- متابعة تطوير وتأهيل المراعي وتنظيم تدفق الرعاة الرحل، خاصة في مناطق الرعي الصحراوية وشبه الصحراوية،
- تحسين خصوبة التربة بتشجيع تقنيات حصاد مياه الأمطار وإزالة الاحجار من التربة.

المؤشر 1 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	10 000	10 000	10 000	10 000	**100 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المستصلحة سنويا على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

المؤشر 2 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة

إنجاز منشآت الحماية والحفاظ على التربة يمكن من الحفاظ على الممتلكات الفلاحية بجنبات الأودية وكذلك جمع مياه الأمطار لتعزيز تسرب المياه وتقليص جريانها على السطح، وبالتالي النقص من الحث و فقدان خصوبة التربة.

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	1.000	1.000	1.000	1.000	**10 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا بتقنيات المحافظة على المياه والتربة على الصعيد الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود ومعيقات المؤشر :**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال.

المؤشر 3: مساحات المراعي المجهزة

الوحدة	إنجازات 2013	توقعات 2014	توقعات 2015	إنجازات 2016	القيمة الإجمالية المستهدفة
الهكتار	225	3.000	15.000	50.000	**350 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
✓ المديريات الجهوية للفلاحة؛
✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يرتبط تحقيق النتائج بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) ، انخراط الفلاحين في مشاريع الاعداد الهيدروفلاحي، قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

3. تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج

يندرج برنامج الاستثمار في ميدان الري وإعداد المجال الفلاحي للسنة المالية 2016 ضمن الأوراش الكبرى المفتوحة في إطار مخطط المغرب الأخضر، خاصة الاقتصاد في مياه السقي وتوسيع المساحات المسقية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري.

1.3 البرنامج الوطني لاقتصاد الماء في السقي

- مشاريع التحويل الجماعي إلى الري الموضعي

ستعرف سنة 2016 متابعة الدراسات على مساحة 51.515 هكتار، لتصل المساحة الاجمالية إلى 195.800 هكتار عند نهاية 2016، أي ما يمثل89% من المساحة المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري.

كما ستتواصل أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 39.806 هكتار، منها 23.477 هكتار ستنتهي مع نهاية 2016، وستنطلق الأشغال على مساحة 29.168 هكتار.

- مشاريع التحويل الفردي إلى الري الموضعي

يعتمد البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي، على تحفيز الفلاحين على استعمال تقنيات الري الموضعي عن طريق صندوق التنمية الفلاحية، الذي يحفزهم على الاستثمار من أجل تجهيز ضيعاتهم بمعدات الري الحديثة بغية عقلنة واقتصاد استعمال مياه الري. وستعرف سنة 2016، متابعة العمل بنظام الشباك الوحيد كإجراء لتبسيط وتسريع مسطرة منح هذه الإعانات. ويرتقب أن تبلغ المساحة التي سيتم تجهيزها بنظم السقي الموضعي من قبل الفلاحين خلال هذه السنة إلى 50.000 هكتار.

2.3 برنامج توسيع الري:

ستعرف سنة 2016 متابعة الدراسات على مساحة 79.100 هكتار. كما ستهم الأشغال المبرمجة لسنة 2016 ما يلي:

- مواصلة إنجاز أشغال الشطر الثاني من سبو الأوسط (4.600 هكتار) و الحوض السقوي بوهودة (2.000 هكتار وأسيف المال (3.600 هكتار) و محجرة أجراس (1.500 هكتار) و تمقيت (250 هكتار) والمحيط السقوي طافراطا (1.330 هكتار) بإقليم تاوريرت،
- مواصلة أشغال التجهيز الهيدروفلاحي بحوض دار خروفة (21.000 هكتار)،
- مواصلة أشغال التجهيز الهيدروفلاحي بالمحيط السقوي للقصوب (1.300 هكتار) بإقليم الصويرة والمحيط السقوي واد الطين (700 هكتار) بإقليم سيدي قاسم والمحيط السقوي أسجن (2.500 هكتار) بإقليم وزان،
- انطلاق أشغال التجهيز الهيدروفلاحي بالمحيط السقوي ولجة السلطان (1.500 هكتار) بإقليم الخميسات؛ والمحيط السقوي بوذنيب (5.400 هكتار) بإقليم الرشيدية والمحيط السقوي سايس (30.000 هكتار)،

وستغطي الأشغال التي في طور الإنجاز عند نهاية 2016 مساحة تقدر ب 76.480 هكتار أي ما يمثل 48% من المساحة المبرمجة.

3.3 برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري:

يتمحور برنامج العمل خلال سنة 2016 حول ما يلي:

- متابعة التدبير المفوض لمشروع الكردان وتنظيم الاجتماع السنوي للجنة التتبع والاستغلال،
- إنجاز أشغال منشآت الري لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمنطقة الساحلية أزمور البئر الجديد،
- إتمام مراحل طلب العروض الدولي لاختيار الشريك الخاص لمشروع تحلية مياه البحر والري في سهل شتوكة بسوس ماسة،
- إنهاء المرحلة الأولى من دراسة هيكلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل إنجاز وتسيير منشآت الري بسهل سايس،
- إطلاق طلب العروض دولي لاختيار الشريك الخاص لتدبير واستغلال البنيات التحتية لمشروع الري بدار خروفة،
- تحيين دراسة هيكلة التدبير المفوض لخدمة الري في منطقة الغرب على مساحة 42.800 هكتار و إطلاق طلب العروض لاختيار الشريك الخاص؛
- إنجاز دراسة هيكلة التدبير المفوض لخدمة الري عند سافلة سد قدوسة على واد كير على مساحة 5.400 هكتار.

4.3 برنامج إعداد المجال الفلاحي:

البرنامج المرتقب لسنة 2016 هو كالتالي:

- خلق محميات رعوية على مساحة 50.000 هكتار،
- خلق ما يزيد عن 200 نقطة ماء لتوريد الماشية،
- متابعة إنجاز مشاريع ضم الأراضي على مساحة تبلغ 90.000 هكتار؛
- استكمال الأنشطة المرتبطة بالتحسيس وتكوين الكسابة والشركاء،

5.3 ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2016 حسب المشروع أو العملية (مليون درهم)

مشاريع أو عمليات وزارة الفلاحة	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع
البرنامج الفرعي الوطني لاقتصاد الماء في السقي	608,12	-	-	3054,3
البرنامج الفرعي لتوسيع الري	895,32	-	-	
البرنامج الفرعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في الري	194,8	-	-	
البرنامج الفرعي لإعداد المجال الفلاحي	1356,06	-	-	
المجموع	**3054,3**	**-**	**-**	**3054,3**

III. التعليم والتكوين و البحث

1. استراتيجية البرنامج

أ– ملخص استراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يشمل النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في المغرب مجموعة من المؤسسات التي تعتبر أساسية لوجود نظام من شأنه أن يحدث قيمة مضافة للمجال الفلاحي.

إلا أن النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي لازال في بداية تطوره، أي أنه يشتغل على أساس مجموعة من المؤسسات التي تعمل بشكل شبه مستقل عن بعضها البعض. من جهة أخرى، يعرف النظام عجزا هاما فيما يتعلق بالموارد، سواء بالنسبة للبنيات التحتية والتجهيزات أو الميزانية والموارد البشرية.

لقد أدت قلة الموارد وضعف تناسق استخدامها بالإضافة إلى الضعف الملاحظ فيما يتعلق بالحكامة والتنظيم، إلى جهاز للبحث الزراعي ذي تأثير غير كاف، وجهاز للتكوين المهني ينبغي إعادة تعديله، وجهاز للتعليم العالي يحتاج إلى الإصلاح.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتطور النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي في اتجاه الانفتاح على محيطه، مع قطع المراحل الضرورية التي تمر منها الأنظمة في مختلف بقاع العالم، أي التعاون الوطيد ثم الاشتراك القوي ثم الانخراط الفعال للقطاع الخاص، لنصل في نهاية المطاف إلى توجيه النظام بواسطة المهنيين.

انطلاقا من هاته المعطيات، تم وضع استراتيجية جديدة للبحث والتكوين الفلاحي تستجيب لأهداف مخطط المغرب الأخضر وتتوخى الانخراط الفعلي لجميع القطاعات المعنية بهذه المنظومة. وتتوقع هاته الاستراتيجية إعادة صياغة مخطط التنظيم والحكامة لهاته المنظومة والرفع من الموارد المخصصة لها.

فيما يخص **البحث الزراعي**، ترمي الاستراتيجية إلى تطوير النظام الوطني للبحث الزراعي لخدمة فلاحة تضامنية وتنافسية ومستدامة وذلك عبر:

- التأكد من ملائمة عرض البحث مع الحاجيات التي يفرضها مخطط المغرب الأخضر، مع إشراك المهنيين في اشتغال النظام الوطني للبحث الزراعي وتسييره وتمويله،
- ضمان تحويل الكفاءات والمعارف التي تلبي حاجيات الفلاح،
- تشجيع إدماج كافة الفاعلين المعنيين بالتكوين والبحث و تركيز أهدافهم على الالتزام بالأداء وتقييمهم.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز البحث الزراعي فيما يلي:

- ارتفاع عدد الباحثين من 180 حاليا إلى 350 في أفق سنة 2020،
- ارتفاع عدد التقنيين من 220 حاليا إلى390 في أفق سنة 2020.

فيما يخص **التعليم العالي**، ترتكز الإستراتيجية على مواصلة إعداد الموارد البشرية بهدف تلبية حاجيات تنمية القطاع الفلاحي من خلال تكوين المهندسين والأطباء البياطرة مع كل ما يواكب هذا من مراجعة البرامج لجعلها أكثر ملائمة مع حاجيات تنمية القطاع الفلاحي والعالم القروي، و كذا تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز التعليم العالي في ما يلي:

- انتقال عدد حاملي الشهادات سنويا من 410 حاليا إلى 000 1 في أفق سنة 2020،
- تمويل 50 دكتوراه سنويا من طرف الدولة،
- انتقال عدد الأساتذة الباحثين من 320 حاليا إلى560 في أفق سنة 2020.

فيما يخص **التكوين المهني الفلاحي**، تقترح الإستراتيجية إعادة تنظيم كلي لشبكة المؤسسات من أجل تعزيز التعاون و التلاحم وتجميع الوسائل، وكذا إطار تنظيمي جيد ومحفز و ذلك عبر:

- وضع مخطط رئيسي للتكوين في المهن الفلاحية،
- إحداث أقطاب متعددة المراكز للتكوين المهني الفلاحي،
- وضع مخطط لتحسين جهاز التكوين المهني.

تتمثل أهم التطلعات الرقمية بالنسبة لجهاز التكوين المهني في ما يلي:

- ارتفاع عدد خريجي التكوين الأولي سنويا من 2100 حاليا إلى 4750 في أفق سنة 2020،

- ارتفاع عدد خريجي التكوين عن طريق التعلم سنويا من 4200 حاليا إلى 12150 في أفق سنة 2020،
- انتقال القدرة الاستيعابية لشبكة المؤسسات في ما يتعلق بعدد المقاعد البيداغوجية من 4830 حاليا إلى 8860 في أفق سنة 2020،
- ارتفاع عدد الموظفين المكلفين بالتكوين من 280 حاليا إلى 1260 في أفق سنة 2020.

ب- المسؤول عن البرنامج

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

ج- الجهات الفاعلة

- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ مؤسسات التعليم العالي والبحث،
- ✓ مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي،
- ✓ مركز الموارد للدعامة الثانية.

2. الأهداف ومؤشرات الأداء

الهدف 1: توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين

المؤشر 1: نسبة إدماج الخريجين من مؤسسات التعليم العالي

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	90	95	98	98	98	**98**

- **تدقيق المنهجية:**

نسبة الإدماج هي عدد الخريجين الحاصلين على شغل واحد على الأقل، سواء كانوا مأجورين أم لا.
الصيغة لحساب نسبة الإدماج هي: (L.I en n/L en n-1) x100 مع:

البسط: عدد خريجي معاهد التعليم العالي للسنة n-1 المدمجين في سوق الشغل خلال السنة n

المقام: عدد خريجي معاهد التعليم العالي للسنة n-1

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث،
✓ مديرية الموارد البشرية،
✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود ومعيقات المؤشر:**

انخفاض عدد التوظيفات من طرف الدولة أو على مستوى القطاع الخاص قد يشكل إكراها لهذا المؤشر.

- **تعليق:**

يمكن هذا المؤشر من قياس درجة رضا المهنيين بأهمية وبجودة برامج التكوين وملائمة التكوين حسب حاجيات القطاع.

المؤشر2 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	75	80	90	90	90	**90**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر مجموعة من الدراسات الاستقصائية.

صيغة حساب هذه النسبة: X100 (PS / TPE) مع :

البسط: عدد المهنيين الراضين عن عمل خريجي التعليم العالي المستخدمين

المقام: العدد الكلي للمهنيين المستجوبين.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث،
✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يعد تعدد المتدخلين عائقا أساسيا لهذا المؤشر.

- **تعليق:**

تشمل الدراسات الاستقصائية عينة تمثل المهنيين لكل سلسلة أو السلاسل ذات الأولوية. سيبقى القاسم المشترك (مجموع المهنيين موضوع الدراسة) على ما هو عليه لإعطاء تصور حول تطور المؤشر. وبإمكان تغيير المهنيين المستهدفين بالدراسة دون تغيير عددهم.

الهدف 2 : تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي

المؤشر 1 : معدل إصدارات الباحثين و الأساتذة الباحثين

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
معدل	0,2	0,24	0,21	0,42	0,42	**0,5**

- **تدقيق المنهجية:**

البسط: العدد الإجمالي السنوي لإصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين.

المقام: عدد الباحثين والأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مؤسسات التعليم العالي والبحث،
✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى بلوغ هذا المؤشر رهينا بتوفير الموارد البشرية والمالية.

- **تعليق:**

تعتبر المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر أساس منظومة التتبع والتقييم والتطوير، والذي سيكون محل اهتمام في إطار الإستراتيجية الوطنية الجديدة للتكوين والبحث الفلاحي.

الهدف 3 : تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

المؤشر 1 : نسبة تأطير المتدربين المكونين

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	80	80	90	90	90	**95**

- **تدقيق المنهجية:**

احتساب نسبة النجاح سنويا وعلى مدى سنتين من التكوين، والتي تعبر عن نسبة عدد المتدربين الناجحين (مرور أو نيل شهادة) على العدد الإجمالي للمتدربين المسجلين.

- **مصدر المعطيات:**

✓ مؤسسات التعليم العالي والبحث،

✓ مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **تعليق:**

يعكس هذا المؤشر جودة التكوين الملقن وجودة تأطير المتدربين من طرف المكونين وأيضا جودة ظروف الاستقبال والسكن ويعطي معلومات حول نسبة الانقطاع عن الدراسة.

المؤشر 2: نسبة إدماج الخريجين

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	72	72	77	77	80	**80**

- **تدقيق المنهجية:**

يتم ضبط هذا المؤشر عبر دراسة استقصائية مع الخريجين 9 أشهر بعد تخرجهم من مؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **مصدر المعطيات:**

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود ومعوقات المؤشر:**

يبقى إنجاز هذا المؤشر رهينا بالحصول على نسبة مهمة من الأجوبة المعبر عليها من خلال الاستمارات.

- **تعليق:**

هذه الدراسة الاستقصائية سوف تمكننا من تحديد نسبة إدماج الخريجين وقياس درجة رضا المهنيين وجودة برامج التكوين و ملائمة التكوين و التشغيل بصفة عامة.

3. تقديم المشاريع / العمليات المتعلقة بالبرنامج

1.3 التعليم العالي الفلاحي

- يتميز البرنامج المزمع تنفيذه خلال سنة 2016، بالشروع في متابعة تطبيق البرامج المنبثقة عن استراتيجية التكوين والبحث الفلاحي. وفي هذا الصدد، سيتمحور برنامج العمل على ما يلي:
- العمل على إنشاء القطب المتعدد الاختصاصات للتعليم العالي الفلاحي،
- مواصلة تعزيز وتأهيل البنيات التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي قصد الرفع من الطاقة الاستيعابية في أفق 2017،
- إعداد ومراجعة القوانين التشريعية المنظمة للمؤسسات التعليمية العليا للفلاحة وتتبع تطبيقها؛
- مواصلة تجهيز المختبرات، والقاعات الخاصة بالأشغال التطبيقية بالمعدات العلمية والمعلوماتية والسمعية البصرية وذلك قصد تقوية المناهج البيداغوجية للتعليم وتشجيع وحدات البحث وتنمية الأنظمة التجريبية والأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي،
- تتبع إدماج الخرجين بالوسط المهني.

2.3 البحث ا لزراعي

من المتوقع أن يتم خلال سنة 2015 العمل على إعداد مشروع قانون ومشاريع النصوص التطبيقية من أجل إحداث:

- مجلس التوجيه الاستراتيجي للبحث الزراعي" لتحديد التوجهات وإدارة الاستثمار في مجال البحوث الفلاحية،
- صندوق تنافسي لتمويل البحوث التي تستجيب للأولويات الوطنية،
- وحدات مشتركة للبحوث تضم مؤسسات وتخصصات متعددة وكذلك العمل على إنشاء هيئة لتثمين نتائج البحث الزراعي،

بالإضافة إلى ذلك، يركز برنامج البحث لسنة 2016 على سلاسل النتاج التي تحضى بالأولوية و المتعلقة بسلاسل الخضر والفواكه و الزيتون والأشجار المثمرة والحوامض وكذا سلسلة اللحوم الحمراء. كما سينكب البحث حول المحاور الأفقية التي تهتم بتدهور الأراضي و التسميد و الاقتصاد الزراعي و تسيير المراعي ونقل التكنولوجيا للفلاحين. و تتمثل أهم العمليات المرتقبة في:

- متابعة وانجاز المعهد الوطني للبحث الزراعي ل 146 برنامج البحوث وبحوث التنمية وفق الإستراتيجية الجديدة للتكوين والبحث الفلاحي،
- مواصلة مشروع خريطة خصوبة التربة للأراضي الزراعية بالمغرب: شراكة نموذجية مع المجمع الشريف للفوسفاط ووزارة الفلاحة،
- إطلاق برنامج جديد لإكثار النخيل من صنف المجهول وبرنامج توزيع خمس أصناف جديدة للزيتون،

3.3 التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

من المتوقع أن يتم خلال سنة 2016:

- تكوين ما مجموعه 250 مسجل في الباكالوريا الفلاحية و10 000 متدرج،
- تأهيل مؤسسات التكوين المهني الفلاحي عبر إرساء حكامة جديدة للتدبير،
- توسيع القدرة الاستيعابية بفتح مراكز جديدة للتكوين بالتدرج من اجل تلبية حاجيات المهنيين،
- وضع نظام جديد لتتبع إدماج خريجي التكوين المهني الفلاحي،
- وضع برنامج تكوين المكونين حول هندسة وبيداغوجية التكوين انسجاما مع مخطط المغرب الأخضر.

4.3 ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2016 حسب المشروع أو العملية (مليون درهم)

مشاريع أو عمليات وزارة الفلاحة	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع
دعم مؤسسات التعليم العالي الفلاحي	99,66	-	-	358,2
البحث الفلاحي	148,81	-	-	
دعم التعليم التقني الزراعي	109,77	-	-	
المجموع	**358,2**	**-**	**-**	**358,2**

IV. الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي و السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

1. استراتيجية البرنامج

أ– ملخص إستراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يشمل هذا البرنامج المجالات التالية:

- **الحفاظ على الثروة الحيوانية و السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية:**

✓ **الوقاية من الأمراض الحيوانية و المراقبة الصحية للقطيع**

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى :

- توفير السلامة الصحية للقطيع الوطني عن طريق القيام بأنشطة محاربة ورصد الأمراض الحيوانية؛
- المراقبة الصحية للقطيع إزاء معظم الأمراض الحيوانية المتواجدة على صعيد التراب الوطني والغير متواجدة بالبلاد و مواصلة وتكثيف أنشطة الرصد و المراقبة الصحية في نقط الحدود، من أجل حماية القطيع الوطني؛
- استمرار التأهيل الصحي لقطاع الدواجن.

✓ **ترقيم وتتبع مسار للقطيع**

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ترقيم القطيع حسب المنظومة المعلوماتية للنظام الوطني للترقيم و تتبع مسار للقطيع. و سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة انجاز وتوسيع هذا البرنامج، حيث سيشمل الأنشطة التالية:

- – إتمام عملية ترقيم قطعان الإبل؛
- – ترقيم صغار الأبقار والإبل حديثي الولادة؛
- – ترقيم الأبقار عند الاستيراد؛

✓ **السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية او ذات الاصل الحيواني**

تستهدف هذه الإجراءات بموجب هذا البرنامج الفرعي :

- ضمان سلامة المنتجات المحلية والمستوردة لحماية صحة المستهلك وحماية البيئة؛
- تحسين جودة المنتجات من أجل تقوية تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية؛

- المراقبة الصحية البيطرية على طول سلسلة الإنتاج و التوزيع للمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني و الأعلاف.

- **حماية الرصيد النباتي و السلامة الصحية للمنتجات الزراعية:**

✓ **حماية الرصيد النباتي**

يرتكز هذا البرنامج الفرعي على العمليات التالية :

- تدبير أزمات الصحة النباتية التي يواجهها المغرب، وهي استئصال سوسة النخيل الحمراء و الحد من انتشار مرض اللفحة النارية و تحديد بؤر مرض التريستيزا و كذا الحد والسيطرة على مكافحة حفارة أوراق الطماطم؛
- تتبع الحالة الصحية للمزروعات و مخططات رصد الآفات الزراعية وتقديم الدعم الفني والخبرات لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال وقاية النباتات؛
- مراقبة الصحة النباتية داخل البلاد و عبر نقط العبور عند الاستيراد و التصدير.

✓ **ترخيص المدخلات الكيماوية**

يرتكز هذا البرنامج على عنصرين رئيسيين وهما:

- ترخيص المبيدات الزراعية وكذا اعتماد المؤسسات المستوردة و الموزعة لها؛
- ترخيص استيراد عوامل الإنتاج.

✓ **المكافحات الكبرى**

يرتكز هذا البرنامج الفرعي على المكافحات الكبرى التي تهم مكافحة القوارض والطيور الضارة بالزراعات وحماية الغابات ومراقبة آلات رش المبيدات الزراعية.

✓ **مراقبة المنتجات النباتية أو ذات أصل نباتي:**

تتم هذه العملية عبر مراقبة جودة وصحة المنتجات النباتية أو ذات أصل نباتي في الأسواق المحلية وكذا عند نقط العبور، و ذلك قصد ضمان سلامة المنتجات و حماية صحة المستهلك.

ب–المسؤول عن البرنامج

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

ج- الجهات الفاعلة

- ✓ المصالح البيطرية؛
- ✓ مديرية المراقبات وحماية النباتات؛
- ✓ المديرية الإدارية والمالية.

2. أهداف و مؤشرات البرنامج

الهدف 1: تقوية المراقبة و الحماية الصحية للقطيع الوطني و تحسين سلامة و جودة المواد الحيوانية

المؤشر 1: نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2018
%	64.2	75	80	80	80	**80**

- **تدقيق المنهجية:**

- ✓ طريقة الحساب: عدد الحيوانات الملقحة أو المعالجة أو التي تم الكشف عنها بالمقارنة مع العدد المقدر للحيوانات المعنية بالبرامج الوقائية الخاصة بالأمراض الحيوانية ؛
- ✓ محيط المؤشر: مجموع التراب الوطني؛
- ✓ منحى تطور المؤشر: يتغير حسب تطور الوضعية الصحية للأمراض الحيوانية (الطابع غير المرتقب لبعض الأمراض الحيوانية).

- **مصدر المعطيات:**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يتعلق بعملية تقدير عدد رؤوس الحيوانات المعنية بمختلف البرامج الوقائية.

- **تعليق:**

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة إنجاز البرنامج الوقائي المتعلق بتتبع و تقييم الأنشطة الخاصة بالوقاية من الأمراض الحيوانية.

المؤشر 2: نسبة الحيوانات المرقمة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2018
%	-	33,3	90	100	100	**100**

- **تدقيق المنهجية:**

طريقة الحساب: عدد الحيوانات التي تم ترقيمها (أبقار، إبل) بالمقارنة مع العدد المقدر لرؤوس القطيع المعني بالترقيم؛

- **محيط المؤشر:**

مجموع التراب الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

الجمعيات المهنية و المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يسمح المؤشر السالف الذكر بقياس، بدقة جيدة، نسبة الحيوانات التي تم ترقيمها لأن احتمال ضياع حلقات الترقيم عند الحيوانات المرقمة يبقى ضعيفا (نسبة أقل من 1%).

- **تعليق:**

تسمح نسبة ترقيم الحيوانات بقياس التقدم المحرز الخاص بالأنشطة المرتقبة الخاصة بترقيم الحيوانات.

سيتم ترقيم القطيع الوطني بصفة تدريجية، وخلال سنة 2016 ستشمل هذه العملية الحيوانات التي أضاعت حلقاتها و الولادات الجديدة من الإبل و الأبقار والإبل التي لم ترقم بعد و الأبقار المستوردة حديثا.

المؤشر 3: نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2018
%	56,5	55	58	59	60	**60**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب:** كمية اللحوم المراقبة بالمجازر من طرف المصالح البيطرية /كمية اللحوم المنتجة على الصعيد الوطني؛

✓ **محيط المؤشر:** مجموع التراب الوطني.

- **مصدر المعطيات:**

✓ المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بالنسبة للحوم المراقبة؛

✓ ومديرية تنمية سلاسل الإنتاج بالنسبة لكمية اللحوم الحمراء المنتجة على المستوى الوطني.

- **تعليق:**

يمكن المؤشر من التعرف على نسبة تغطية المراقبة الصحية (من طرف المصالح البيطرية) للحوم الموجهة للاستهلاك الوطني.

الهدف 2: تعزيز رصد وحماية الرصيد النباتي وتحسين سلامة وجودة المنتجات النباتية أو ذات الأصل النباتي

المؤشر1: نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2018
%	103,63	74,73	83,33	86,66	93,33	100

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب:** الضيعات المستهدفة والتي تمت متابعتها خلال السنة من قبل مصالح حماية النباتات من أجل تقييم الحالة الصحية للمزروعات؛

✓ **نطاق المؤشر** :التراب الوطني.

- **مصدر المعطيات** :

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى تحقيق هذا المؤشر رهينا بتعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات أو الاستعانة بمصادر خارجية عبر تفويض بعض الأنشطة إلى الخواص.

- **تعليق:**

يمكن المؤشر من قياس نسبة تحقيق برنامج المراقبة الصحية و معرفة الحالة الصحية للمزروعات.

المؤشر 2 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2018
% البذور (*)	72,5	65	68	71,5	75	100
% الاغراس (*)	100	87,5	83	86,5	90	100

(*) هذه النسبة مرتبطة بطلبات مهني القطاع التي يستجيب لها المكتب بنسبة 100 بالمئة.

- **تدقيق المنهجية:**

✓ **طريقة الحساب:** كمية البذور و الشتائل المعتمدة / كمية البذور و الشتائل المعتمدة المستهدفة في إطار مخطط المغرب الأخضر؛

✓ **نطاق المؤشر** : أهم جهات انتاج البذور والاغراس.

- **مصدر المعطيات:**

✓ المصالح المركزية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية؛

✓ مهنيي القطاع.

- **حدود و معيقات المؤشر:**

يبقى بلوغ هذا المؤشر مرتبطا بعقد البرنامج المبرم بين الحكومة والمهنيين.

- **تعليق:**

يمكن المؤشر من ضبط تطور استعمال البذور والاغراس المعتمدة من طرف الفلاحين.

الهدف 3: ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية

المؤشر 1: نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة 2018
%	100	100	100	100	100	**100**

- **تدقيق المنهجية:**

طريقة الحساب: عدد مجالات التحليل بالمختبرات المعتمدة من بين التي عرضت للاعتماد؛

- **نطاق المؤشر:**

مدن تواجد مختبرات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **مصدر المعطيات:**

مؤسسات إعتماد المختبرات الجهوية للتحاليل و الأبحاث البيطرية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **تعليق:**

المؤشر يساعد على ضمان موثوقية التحليلات والخدمات التي تقدمها مختبرات المكتب.

3. تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج

1.3 الوقاية الصحية للثروة الحيوانية و الحماية الصحية للمنتجات الحيوانية

يرتكز برنامج العمل المزمع تنفيذه خلال سنة 2016 أساسا على العمليات التالية :

- رصد ومراقبة أهم الأمراض الحيوانية المعدية أو المنتقلة للإنسان،
- مكافحة الأمراض الحيوانية المعدية : (الحمى القلاعية، جدري الأغنام وطاعون المجترات الصغيرة، ...)،
- متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لترقيم الأبقار والإبل وفق المنظومة الجدية للترقيم ،
- اعتماد و تتبع وحدات إنتاج و تحويل المواد الغذائية،
- الحفاظ على عملية مراقبة المواد الغذائية الحيوانية ومن أصل حيواني تهم 300.000 طن من اللحوم و 500.000 طن من منتجات البحر.
- انجاز دراسة حول مشروع برنامج وطني لترقيم الأغنام والماعز.

2.3 حماية الرصيد النباتي ومراقبة المنتجات النباتية أو ذات أصل نباتي

ستركز عملية حماية الثروة النباتية خلال سنة 2016 أساسا على ما يلي:

- مراقبة ورصد الآفات الزراعية الغير الموجودة بالمغرب أو ذات الانتشار المحدود و المتعلقة بمرض التريستيزا للحوامض وفيروس «charka» بالنسبة للأشجار المثمرة ذات النوا و ذبابة الخوخ و خيطيات أشجار الصنوبر،
- تفعيل البرتوكول التجريبي لمكافحة سيرتيت الحوامض (cératite) بواسطة المعالجة بالحرارة المنخفضة، في إطار مشروع دعم التصدير،
- متابعة برنامج المحاربات الكبرى للحد من أضرار الطيور والقوارض وآفات أشجار الغابات،
- دعم برنامج مكافحة بكتيريا « Xylella » لتجنب إدخالها للمغرب،
- مراقبة البذور: مراقبة 75 هكتار مخصصة لإنتاج البذور واعتماد 2100 000 قنطار من حبوب القمح،
- اعتماد وترخيص وحدات منتجة ومحولة للمواد الغذائية،
- متابعة انجاز مشروع التخلص من المبيدات الفاسدة والممول من طرف الصندوق العالمي للبيئة بالتنسيق مع منظمة الزراعة والتغذية،
- مراقبة الشتلات (مراقبة 20 مليون شتلة للأشجار المثمرة على صعيد المنابت و مراقبة 25 مليون شتلة للتوت الأرضي بالحقول)،
- إنشاء وحدة تبخير الفواكه الاستوائية بالداخلة قصد منع تسرب آفات الحجر الزراعي الخطيرة.

3.3 تنمية المختبرات

يهدف برنامج المختبرات خلال سنة 2016 إلى:

- إنهاء أشغال تشييد و تجهيز مختبرات مراقبة البذور و الشتائل ببوزنيقة ،
- إحداث مختبرات مرجعية حسب مجال الخبرة،
- توسيع مجال اختصاص مختبرات المراقبة لوضع طرق تحليلية جديدة،
- تثبيت اعتماد مواصفة ISO 17025 بالنسبة للمختبرات.

4.3 ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2016 حسب المشروع أو العملية (مليون درهم)

مشاريع أو عمليات وزارة الفلاحة	الميزانية العامة	الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة	المجموع
تقوية المراقبة والحماية الصحية للقطيع الوطني وتحسين سلامة و جودة المواد الحيوانية.	248,26	-	-	367,1
تعزيز رصد وحماية الرصيد النباتي وتحسين سلامة وجودة المنتجات النباتية أو ذات أصل النباتي	67,41	-	-	
ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية	51,43	-	-	
المجموع	**367,1**	**-**	**-**	**367,1**

V. برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

1- استراتيجية البرنامج

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج والأهداف العامة

لا تزال مؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي ضعيفة ولا تسمح للقطاع الفلاحي بإبراز كل مؤهلاته على المستوى المجالي، لاسيما في مناطق الجبال والواحات التي تتميز بهشاشة التوازنات الطبيعية وصغر مساحات الضيعات ومحدودية مستوى اندماج التدخلات العمومية.

انطلاقا من هذه المعطيات، أكد التصريح الحكومي ل 19 يناير 2012 على ضرورة إعادة النظر في المناهج المتبعة في مجال التنمية القروية و المناطق الجبلية. حيث ركزت المنهجية الجديدة على عدة مبادئ أهمها الأفقية و الاندماج و إشراك كل القطاعات المعنية و التوزيع الترابي، و ذلك من خلال مشاريع مندمجة للتنمية القروية مبنية على الشراكة و التعاقد.

و من أجل خلق المناخ المناسب للرفع من فاعلية و كفاءة التدخل الحكومي في المجال القروي، أعادت الحكومة النظر أيضا في آليات الحكامة و التدخل من خلال خلق اللجنة الوطنية الدائمة لتنمية المجال القروي و المناطق الجبلية لتضطلع بالخصوص بمهام التوجيهات العامة و المصادقة على استراتيجية تنمية هذه المناطق. و عهد إلى وزارة الفلاحة و الصيد البحري بمهام الكتابة الدائمة لهذه اللجنة، حيث كلفت باقتراح سياسة التنمية القروية على المستوى الوطني بتشاور مع السلطات الحكومية المعنية. و في هذا الإطار تم خلق مديرية تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية بهذه الوزارة لتضطلع بمهام تهيئ و تتبع أشغال اللجنة الوزارية الدائمة للتنمية القروية و المناطق الجبلية و السهر على تطبيق تعليماتها.

ب . المسؤول عن البرنامج

مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

ج. الجهات الفاعلة

- ✓ الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان،
- ✓ المديريات الجهوية للفلاحة،
- ✓ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

2– أهداف و مؤشرات البرنامج :

إن تحديد أهداف هذا البرنامج ومؤشرات الأداء الخاصة به ترتكز أساسا على الأولويات الوطنية في مجال مكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع المحددة داخل المجال القروي والمناطق الجبلية.

ويقتصر هذا التحديد في هذه المرحلة، على تعريف الأهداف ومؤشرات الأداء في انتظار وضع آليات تتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية المندمجة بما فيها المشاريع الممولة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وبرنامج تدارك التفاوت الاجتماعي والمجالي في العالم القروي.

الهدف 1 : تقليص نسبة الفقر في منطقة تدخل برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

المؤشر 1 : نسبة تقليص معدل مؤشر الفقر لدى كل أسرة مستفيدة من البرنامج

المؤشر 2 : حصة الإنتاج المحلي التي تم تثمينها محليا

الهدف 2 : تحسين الظروف المعيشية للساكنة المستفيدة من المشاريع

المؤشر 1 : نسبة الساكنة المستفيدة من طرق معبدة أو مسالك على مسافة لا تتعدى كلم واحد

المؤشر 2 : نسبة الساكنة المزودة بالماء الصالح للشرب

3.تقديم المشاريع/العمليات المتعلقة بالبرنامج

يتكون برنامج العمل في المجال القروي و المناطق الجبلية برسم سنة 2016 من المشاريع الآتية:

1.3 إحداث وكالة خاصة بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

يهدف هذا المشروع بالأساس لوضع الإطار المؤسساتي وتحديد المهام، وتنظيم هذه الوكالة الخاصة بتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

ويعتبر هذا المشروع من بين الدراسات الاستراتيجية التي تهدف إلى تنفيذ التعليمات الملكية السامية بشأن إنشاء وكالة خاصة تعمل على ملائمة الاستراتيجية الفلاحية مع محيط المجال الترابي لساكنتها لاسيما في المناطق الجبلية في تكامل مع برامج القطاعات الترابية.

2.3 إعداد المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

يهدف هذا المشروع إلى إعداد المخططات الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية عن طريق اللجوء إلى المساعدة التقنية لمواكبة الفاعلين الجهويين.

هذه المخططات الجهوية التي تهدف إلى تأهيل و تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، ستضم بالإضافة إلى برامج تنمية البنيات التحتية الضرورية (المرافق الاجتماعية و الاقتصادية)، مشاريع مندمجة في القطاعات المنتجة (الفلاحة، السياحة، الصناعة، المعادن، الصيد...) و كذلك في مجال تنمية جاذبية المجالات.

وتولي هذه المخططات أهمية كبرى إلى البعد البيئي من خلال تبني مجموعة من الإجراءات العقلانية من أجل ترشيد تدبير الموارد الطبيعية و الحفاظ على التنوع البيولوجي.

3.3 وضع آليات تتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية المندمجة

فور الانتهاء من اعداد الدراسة المتعلقة بوضع آليات تتبع وتقييم مشاريع التنمية القروية المندمجة الممولة في إطار صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية، ستقوم المديرية باقتناء المعدات والبرامج المعلومياتية الضرورية و تكوين مستعملي هذا النظام المعلوماتي.

4.3 دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

يهدف هذا المشروع إلى وضع آليات لدعم منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال المساهمة في تمويل مشاريع نموذجية مع الفاعلين في هذا المجال وتأهيلهم.

في هذا الإطار و على ضوء نتائج الدراسة التي تم إطلاقها سنة 2015، ستعمل مديرية تنمية المجال القروي و المناطق الجبلية على إعداد برنامج للشراكة مع الفاعلين في هذا المجال.

5.3 برنامج تدارك التفاوت الاجتماعي و المجالي في العالم القروي

في إطار هذا البرنامج، وبالإضافة إلى إنجاز المشاريع والعمليات المبرمجة من طرف الوزارة في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، بغلاف مالي يناهز 950 مليون درهم، ستساهم الوزارة بغلاف مالي إضافي يقدر ب 575 مليون درهم في إطار الميزانية العامة للوزارة، منها 250 مليون درهم كاعتمادات الأداء. وستخصص هذه المساهمة في إنجاز عمليات فك العزلة عن العالم القروي وكذا مشاريع التنمية الاقتصادية.

VI. برنامج الدعم والخدمات المتنوعة

1. إستراتيجية البرنامج

أ- ملخص إستراتيجية البرنامج والأهداف العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الإدارة المركزية للوزارة القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه والتي تتعلق بالقيادة الإستراتيجية والتتبع والتقييم. كما يرمي إلى تمكين المصالح الخارجية للوزارة من إنجاز البرامج المسطرة على مستوى مناطق نفوذها في أحسن الظروف. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تتبع وتقييم إنجاز مخطط المغرب الأخضر، قصد توجيه تدخلات مختلف المتدخلين في تنمية القطاع الفلاحي على الصعيد الوطني والجهوي،
- إنجاز الإحصائيات و الاستقصاءات و الدراسات الإستراتيجية، بهدف توفير المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة للقطاع لكافة المتدخلين في القطاع الفلاحي،
- تنفيذ المخطط المديري لنظام المعلوميات الذي يهم المصالح المركزية والخارجية للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها،
- وضع نظام معلوماتي بغية تتبع أداء وفعالية القطاع الفلاحي، وكذا مدى تنفيذ المشاريع والبرامج،
- تنمية الموارد البشرية للوزارة وذلك عبر وضع مخطط للتكوين والتدبير التوقعي للموظفين وكذا تدبير الكفاءات والمسارات المهنية،
- إعداد وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة،
- تنمية وتقوية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع التنظيمات المتخصصة،
- توفير الدعم اللوجستيكي ووسائل العمل لفائدة المصالح المركزية للوزارة.

ب- المسؤول عن البرنامج

الكتابة العامة لقطاع الفلاحة

ج- الجهات الفاعلة

- ✓ مديرية الموارد البشرية،
- ✓ مديرية نظم المعلوميات،

- ✓ مديرية الشؤون الإدارية و القانونية،
- ✓ مديرية الإستراتيجية والإحصائيات،
- ✓ المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

2. أهداف و مؤشرات فعالية البرنامج

الهدف 1 : تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة

المؤشر 1 : عدد المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	القيمة المستهدفة (2018)
عدد المستفيدين/ يوم التكوين	10 000	12 000	13 000	13 000	**15 000**

- **تدقيق المنهجية:**

يمكن المؤشر المعتمد من احتساب عدد الموظفين الذين استفادوا خلال السنة من برامج التكوين المستمر، و كذا عدد أيام التكوين المستفاد منها بالنسبة لكل موظف. فهو بذلك يستند إلى العنصر المالي والعامل البشري في احتساب نسبة المجهود المبذول لتقويم مدى نجاعة مجهودات الوزارة على مستوى التكوين المستمر مع التدقيق في ذات الوقت في طبيعة المستفيدين داخل منظومة شريحة الموظفين سواء من حيث النوع (نسبة مشاركة المرأة مقارنة بالرجل)، أو من حيث الصنف (المسؤولين، الأطر، موظفي الدعم).

- **مصدر المعطيات :**
  - ✓ مديرية الموارد البشرية،
  - ✓ المديريات الجهوية للفلاحة.
- **حدود و معيقات المؤشر:**

لتقييم أنجع لنتائج المؤشر المعتمد يلزم الأخذ بعين الاعتبار حدود المؤشر المتعلقة أساسا بما يلي :

- ✓ المجهود المالي: يجب أن يستند على كتلة الأجور، لكن تقدير هذه الكتلة وتحديدها يبقى من اختصاص جهاز آخر وليس وزارة الفلاحة،
- ✓ كشف كلفة النفقات الأخرى المصاحبة للتكوين المستمر (النقل، المبيت، الأكل) يجب ضبطها بشكل جيد،
- ✓ مصداقية النتائج خاصة التي ترتكز على صحة المعطيات المتوصل بها من طرف المصالح الخارجية سواء من حيث دقتها أو وضوحها.

- **تعليق:**

إن الوسائل والموارد المالية لا تشكل العنصر الوحيد الذي ترتبط به نتائج برامج التكوين المستمر، فهناك أيضا، إكراهات غير مادية مرتبطة بمدى توفر وجودة المكونين و نسبة حضور المرشحين لتتبع برامج التكوين.

لكن بروز أساليب مصاحبة للتكوين المستمر عبر شبكة " e-learning " أو تشجيع برامج التكوين المستمر المشفوعة بشواهد كلها آليات قد تساعد على تجاوز بعض هذه الإكراهات.

من جهة أخرى، فإن تنفيذ ميزانية الوزارة في مجال التكوين المستمر يستفيد من تدبير لاتمركزي يستند على توجهات المخطط المديري للتكوين المستمر مما يساعد على إشراك المصالح الخارجية في تنزيل برامج التكوين المستمر.

لكن آليات وتقنيات إعلام وجمع المعطيات التي تهم تنفيذ هذه البرامج يجب أن تتطور مستقبلا بهدف تمكين مديرية الموارد البشرية من بلورة رؤية واضحة من شأنها أن تساهم في تطوير وتحسين جودة قيادة برامج التكوين المستمر لمختلف المصالح التابعة للوزارة.

الهدف 2: توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها

يروم البرنامج إلى توفير نظام للمعلوميات وتعزيز أمنه، لتمكينه من الاضطلاع الكامل بدوره في مراقبة أداء القطاع الفلاحي. وهذا يتطلب تحسين أداء نظام المعلوميات، وضمان الرضا الكامل لمستعمليه.

المؤشر 1: نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجازات 2013	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة
%	90	80	98	95	95	**98**

- **تدقيق المنهجية:**

✓ البسط: عدد المستعملين الراضيين،

✓ المقام: مجموع عدد المستعملين المستقصيين.

- **مصدر المعطيات:**

- مديرية الموارد البشرية،
- المديريات المركزية،
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **تعليق:**

سيمكن استقراء الرأي هذا من تقييم الفارق بين الخدمات التي يقدمها نظام المعلوميات والاحتياجات الحقيقية للمستعملين. وهكذا، فإنه سيتم تسليط الضوء على مدى رضا مستعملي نظام المعلوميات من حيث جودة التطبيقات والخدمة المساعدة المقدمة للمستعملين.

الهدف 3: تحسين التسيير الإداري للمصالح

المؤشر1: معدل كلفة التسيير الإداري للمصالح حسب الموظف

الوحدة	توقعات 2015	توقعات 2016	توقعات 2017	القيمة المستهدفة (2018)
الدرهم/موظف	36.100	42.200	43.600	**45.000**

- **تدقيق المنهجية:**

يمكن هذا المؤشر من قياس معدل التسيير الإداري للمصالح بقطاع الفلاحة حسب الموظف (المصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي).

يتم تقدير المعطيات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح انطلاقا من استهلاك السنوات الماضية والحاجيات المطلوبة وبرامج عمل مصالح القطاع.

- **طريقة الحساب:**

البسط: المبلغ الإجمالي للنفقات الخاصة بالتسيير الإداري للمصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي المستمدة كالأتي:

-كل مصاريف الفقرة 10 من الفصل 1000 ما عدا تلك الخاصة بالضرائب والرسوم وإصلاح المباني والمساكن وتنظيم المعارض والإشتراكات والمساهمات في المنظمات الدولية،

- بعض مصاريف الفقرة 10 من الفصل 3000 الخاصة بالوقود وإصلاح السيارات النفعية وإصلاح العتاد وأثاث المكتب والعتاد التقني والإشتراكات والتوثيق والنشر والطبع وشراء لوازم المكتب ولوازم العتاد العلوماتي والإستقبال والفندقة والحراسة وشراء لوازم التنظيف،

- بعض مصاريف الفقرة 20 من الفصل 5000 الخاصة بالوقود وتكاليف إصلاح السيارات النفعية وشراء قطع الغيار وإصلاح العتاد التقني والإشتراكات والتوثيق والنشر والطبع وشراء لوازم المكتب ولوازم العتاد العلوماتي والإستقبال والفندقة،

المقام: عدد موظفي المديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي

- **مصدر المعلومات:**

✓ المديريات المركزية،

✓ المديريات الجهوية للفلاحة.

- **تأويل المؤشر:**

يرمي هذا المؤشر إلى معرفة مدى نجاعة وسائل العمل الموضوعة رهن إشارة الموظفين العاملين بقطاع الفلاحة (المصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة ومؤسسات التكوين المهني الفلاحي). وحري بالذكر أن الهدف المنشود هو تيسير وتطوير التسيير الإداري للمصالح المذكورة وذلك عبر توفير وسائل عصرية ذات جودة عالية وبتكلفة أقل قدر الإمكان.

وارتباطا باقترانه بالموارد البشرية التي هي في تناقص مستمر نظرا للأعداد المهمة للموظفين المقبلين على التقاعد والنسبة الضعيفة لتعويضهم، فإنه من البديهي أن تكون توقعات هذا المؤشر في ارتفاع وذلك انطلاقا من سنة 2016 إثر الزيادة الملحوظة خصوصا في الإعانة المبرمجة لفائدة الأعمال الاجتماعية لموظفي القطاع ومصاريف الحراسة. إلا أنه بالنظر إلى المجهودات التي تبدل خلال كل سنة مالية من أجل ترشيد النفقات فإن نتائج المؤشر

ستكون عموما متدنية مقارنة مع ما هو متوقع وذلك راجع إلى عمليات تمحيص الحاجيات الضرورية واللجوء أكثر فأكثر للشراء المجمع وأيضا إلى التنافس الشديد للمناولين والمقاولين الشيء الذي يوفر على الإدارة موارد مالية مهمة.

- **حدود ومعيقات المؤشر:**

نظرا لطريقة حسابه المبنية على المعدل فإن هذا المؤشر لا يظهر الفوارق في النفقات الخاصة بالتسيير الإداري ما بين المديريات أو بين مكونات كل مديرية على حدة. وتعتبر هذه الفوارق منطقية نظرا لارتباط هذه النفقات بشكل وثيق بحجم برامج الاستثمار الخاصة بكل مديرية. ويجب الإشارة أيضا إلى أن النفقات الخاصة بالتسيير الإداري تضم نظرا لغياب محاسبة تحليلية بعض النفقات المتعلقة بتسيير الداخليات وأقسام وحجرات التكوين المهني (الماء، الكهرباء، إلخ). كما أن هناك عوامل أخرى لها تأثير مهم على إنجازات هذا المؤشر نذكر منها خصوصا الأثمان المرتبطة بالسوق أو تلك المتعلقة بنتائج الصفقات وكذلك التغييرات المرتبطة بأعداد الموظفين (التوظيف والتقاعد والوفيات وإعادة الهيكلة الإدارية).

3. تقديم البرامج الفرعية:

3 .1 الشؤون الإدارية و القانونية

فيما يتعلق بسنة 2016، تعتزم الوزارة متابعة ما دأبت على القيام به من مجهودات منذ انطلاقة برنامج المغرب الأخضر وذلك مواكبة للتقسيم الإداري الجديد. ويمكن تلخيص برنامج عمل المديرية فيما يلي:

– إعداد مخطط مديري للعقار والتهيئة لكافة البنايات والمساكن الإدارية التابعة للقطاع الفلاحي،

– متابعة إعداد الدراسة الخاصة بمدونة القوانين المتعلقة بالمجال الفلاحي،

– متابعة أشغال بناء المقرات الإدارية لكل من جهة الدار البيضاء وجهة مراكش،

– تتمة أشغال بناء المقرات الإدارية للغرفة الفلاحية لجهة العيون الساقية الحمراء و فاس بولمان وانطلاق أشغال بناء المقر الإداري للغرفة الفلاحية لجهة طنجة تطوان الحسيمة،

– بناء المركبات الإدارية لكل من جهة كلميم واد نون وجهة درعة تافيلالت.

2.3 تنمية الموارد البشرية

تشكل مهمة تنمية الموارد البشرية عنصرا محوريا في مواكبة تنزيل وتفعيل استراتيجية مخطط المغرب الأخضر.

في هذا الإطار، فإن أهم العمليات المزمع إنجازها ترتكز على:

- برمجة وإنجاز دورات التكوين المستمر التي تتماشى مع المخطط المديري للتكوين المستمر،
- مواكبة ودعم المصالح اللامركزية في إعداد وتنفيذ برامجها للتكوين المستمر مع تقييم للحصيلة عقب تنفيذها،
- إنهاء دراسة تقييم مهارات مسؤولي وأطر قطاع الفلاحة، لبلورة الحاجيات الانية والمستقبلية من الموارد البشرية بهدف الاستجابة لضروريات استراتيجية الوزارة مع وضع اليات للتحفيز ونقل الكفاءات،
- وضع مقاربة تدريجية للتدبير التوقعي للوظائف والكفاءات باعتماد الآليات الكفيلة باستغلال عقلاني وناجع للمهارات المتوفرة، وتتبع تطورها مع القيام بالتقويمات الكيفية والكمية اللازمة،
- تحسين وتثمين قدرات الوزارة على مستوى البرامج المعلوماتية للموارد البشرية بهدف الارتقاء بجودة تدبير الملفات الإدارية للموظفين وتحسين استقبال المترفقين بدعم وتقوية سياسة القرب في التدبير،
- المساهمة في تنمية ودعم العمل الاجتماعي وتقوية العلاقات مع الفرقاء الاجتماعيين، مع العمل على استغلال نتائج المقياس الاجتماعي و الذي تمت بلورته من طرف الوزارة.

3.3 نظام المعلوميات

طبقا للمخطط المديري لنظم المعلوميات المعتمد من طرف الوزارة سيتم العمل على ما يلي:

- إعادة تهيئ نظام المعلوميات 'صابا'، الخاص بمنظومة الإعانات والتحفيزات في إطار صندوق التنمية الفلاحية، على أساس نتائج التدقيق الذي تم إطلاقه برسم 2015 و ذلك قصد تحسينه،
- وضع المخطط المديري لنظام المعلوميات للفترة ما بين 2017 إلى 2020، وذلك من أجل تحديد استراتيجية القطاع في مجال نظم المعلوميات بما في ذلك الاتجاهات العامة والتكنولوجية،
- إعادة تهيئ البوابة الالكترونية لقطاع الفلاحة،
- تدبير وتجديد الحظيرة المعلوماتية والأنظمة،
- ربط المديريات الإقليمية للفلاحة بالشبكة المعلوماتية المركزية للوزارة، و كذا انضمام المؤسسات الخاضعة لوصاية الوزارة إلى الشبكة،
- اقتناء نظام للإدارة الإلكترونية للوثائق لصالح مصالح الوزارة،

– بالإضافة إلى ذلك، سيتم العمل على متابعة تعبئة المساعدة التقنية لفائدة المصالح المركزية للوزارة، وتأجير تراخيص البرامج المعلوماتية وكذا صيانة مراكز البيانات ومعدات عقد المؤتمرات بالفيديو ودعامة منتجات مايكروسوفت التي تم نشرها على مستوى الوزارة.

4.3 الدراسات والإحصاءات الفلاحية

- **الدراسات الفلاحية**

تتجلى المهام المتصلة بهذا المحور في الدراسات الفلاحية الاقتصادية التي تتعلق بتدبير وتفعيل مخطط المغرب الأخضر.

وتماشيا مع هذا النهج تتطلع الوزارة برسم سنة 2016 القيام بالدراسات التالية:

- متابعة الدراسة حول تحديد استراتيجية تنمية قطاع المخابز وبلورة عقدة برنامج جديدة،
- متابعة الدراسة حول تأثير إنشاء اتحاد جمركي عربي من دول أعضاء الجامعة العربية على الإنتاج المحلي،
- إعطاء انطلاقة دراسة حول إنشاء أرضية لوجيستيكية لتسويق الخضر و الفواكه المغربية بدولة ساحل العاج،
- إعطاء انطلاقة دراسة حول الاستراتيجية الوطنية للتجارة حول التدابير غير التعريفية،
- إنجاز دراسة حول إدماج نظم المعلوميات بالوزارة،
- إنجاز دراسة حول استراتيجية التجارة الخارجية.

- **الإحصاءات الفلاحية**

تعمل الوزارة على تتبع القطاع الفلاحي من خلال عدد من الإحصاءات الفلاحية، أهمها:

- مسح الأراضي: عن طريق متابعة عملية مسح الأراضي بهدف وضع قاعدة مندمجة للمعلومات الجغرافية،
- توسيع مقتضيات تدبير الإحصائيات الفلاحية لتشمل مؤشرات تتبع مخطط المغرب الأخضر والإحصاء والتجارة الخارجية،
- إنجاز البرنامج الاعتيادي للاستقصاءات الإحصائية (استقصاءات استغلال الأراضي، تربية المواشي و الأثمنة و المردودية التوقعات و استقصاءات عيد الأضحى و شهر رمضان و تتبع الموسم الفلاحي)،
- إنجاز الاستقصاءات الفلاحية حول كلفة الإنتاج بتنسيق مع المعاهد الفلاحية والبحث الزراعي،
- هيكلة نموذج إدماج نظم المعلوميات الخاصة بالإحصائيات بالوزارة.
-

- **السجل الفلاحي**

تسعى وزارة الفلاحة خلال سنة 2016 إلى الشروع في انجاز السجل الفلاحي، والذي تهدف من خلاله إلى وضع نظام بيانات يضم لائحة الفلاحين والاستغلاليات سيمكنها من معرفة دقيقة للفلاحين المشتغلين بالقطاع. وسيمكن السجل الفلاحي من تحسين الحكامة في القطاع الفلاحي تهم جميع البرامج والمشاريع مما قد يسهل التخطيط والتقييم.